



كلية التجارة بسوهاج  
قسم الاقتصاد

# محاضرات في اقتصاديات التجارة الخارجية الفرقة الثالثة

دكتورة

منال جابر مرسى محمد

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة بسوهاج

## رسالة الكلية

تقديم خدمة تعليمية في مجال المال والأعمال تزود المجتمع بخريج قادر على المنافسة في سوق العمل وأعداد باحثين لديهم القدرة على الابداع والابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة في مجالات الاستشارات والتدريب وكذلك توفير أليات فعالة للتواصل مع كافة الاطراف المستفيدة في المجتمع والبيئة المحيطة .

## رؤية الكلية

الكلية مؤسسة تعليمية وبحثية تساهم في خدمة المجتمع  
بتقديم المعارف والمفاهيم والمهارات في مجال العلوم  
التجارية من خلال منهج علمي في التفكير وحل المشكلات  
البيئية المحيطة .

## مقدمة

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التى حدثت فى منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى .

وفى الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية إلى التقدم الكبير فى مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الذى جعل كل دولة تتوسع فى استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور فوائض متزايدة فى الإنتاج المحلى عن الاستهلاك المحلى، وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التى تسهم فى رفع مستوى التقدم الاقتصادى لغالبية دول العالم .

لذا تهتم التجارة الدولية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادى الذى يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلف .

وبناء على ذلك أصبح ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية فى الواقع عدداً من الميادين وليس ميداناً واحداً .

ومن هذه الميادين على سبيل المثال : نظرية التجارة الدولية، ونظرية ميزان المدفوعات، ونظرية السياسة الاقتصادية ..... ألخ .

# الجزء الأول

## الفصل الاول

### التجارة الدولية\*\*

أولاً : مفهوم الاقتصاد الدولي :

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية .فتوفر الاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد ،وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على (الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة )و على الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقد والصرف الأجنبي وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة

---

\*\* لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية :

- د محمود يونس ، د . علي عبد الوهاب نجا ، د. اسامة أحمد الفيل - التجارة الدولية والتكتلات - دار التعليم الجامعي - الاسكندرية - ٢٠١٥ .
- د. كامل بكري - الاقتصاد الدولي - الناشر : قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ٢٠٠٢ - الفصل الأول .
- د . محمود يونس - اقتصاديات دولية - الناشر : قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ٢٠٠٣ - الفصل الأول .
- جون هدسون ، مارك هرنر - العلاقات الاقتصادية الدولية - ترجمة د. طه عبد الله منصور ، د. محمد عبد الصبور محمد علي - دار المريخ - الرياض - السعودية ١٩٨٧ - الفصل الأول .
- د. أحمد جامع - العلاقات الاقتصادية الدولية - الجزء الأول - دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٨٩ - المقدمة .
- Salvatore D., International Economics, Macmillian Publishing Co., New York, 1983, ch. 1.
- Krungman P. R., Obstfeld M., International Economics, Theory and Policy, Seventh Edition, Pearson Addison Wesley, New York, 2006, ch. 1 .

الدولية و الإقليمية على مدى الخمس عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و إلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية و النقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على المناحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد وذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية و الرفاه الاقتصادي ، يعد الاقتصاد الدولي من الدراسات التي تتعلق بدراسة المعاملات التي تتم بين الأفراد المقيمين في الدولة والأفراد المقيمين في الدول الأخرى، ويترتب على هذه المعاملات نوعين من التدفقات : الأولى حقيقية : تتمثل في تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ، والثانية نقدية : تقابل هذه التدفقات الحقيقية في الاتجاه المعاكس، وبالتالي، يترتب عليها متحصلات للدولة من الخارج ومدفوعات من الدولة إلى الخارج، ومن ثم التزامات متبادلة فيما بين الدولة والدول الأخرى .

وتختلف المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية نتيجة لاختلاف طبيعة المشكلات التي تواجه كل منهما، هذا فضلاً عن عديد من الاختلافات التي تميز المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية . وتزداد أهمية هذه المعاملات الدولية على المستوى الدولي نتيجة لتزايد ونمو التجارة العالمية، ومن ثم زيادة حجم المعاملات الخارجية فيما بين الدول وبعضها بصورة كبيرة في عالم اليوم نظراً لزيادة حجم الصادرات والواردات وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية . غير أن أهمية التجارة الدولية هذه تختلف من دولة إلى أخرى على حسب الوزن النسبي لمعاملاتها الناتجة عن الصادرات والواردات بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى فى الدولة، ويتوقف هذا بدوره على حجم الدولة ودرجة التخصص أو التنوع فى مستوى الإنتاج

بها .اهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة الاقتصاد الدولى منذ قديم الأزل، وذلك منذ بداية دراسة الاقتصاد كعلم على أيدى التجاريين فى القرن السابع عشر ، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بدراسة التجارة الخارجية وسياساتها وأولوا لها اهتماماً كبيراً ، ثم من بعدهم اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة هذا الموضوع على أيدى كل من : آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون اسيوارت ميل ، وهم يؤمنون بحرية التجارة الخارجية وسيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً وفقاً لنظريات التجارة المختلفة . وفى العصر الحديث يوجد عديد من المؤلفات التى تتخصص فى دراسة وتحليل ما يسمى بالعلاقات الاقتصادية الدولية أو الاقتصاد الدولى الذى أصبح يمثل فرعاً له أهميته وكيانه المستقل فى كافة المؤسسات والهيئات العملية المختلفة .

ووفقاً لذلك يُعرّف الاقتصاد الدولى بأنه : " أحد فروع علم الاقتصاد الذى يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبعضها "، أى أنه يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة سواء ما يتعلق منها بالجانب الحقيقى فى صورة تدفقات للسلع والخدمات أو عوامل الإنتاج، أو ما يرتبط بهذه التدفقات الحقيقية من تدفقات نقدية .

ووفقاً لذلك فإن أهم الموضوعات التى يهتم بدراستها الاقتصاد الدولى تتمثل فيما يلى :

- نظريات التجارة الدولية : وتهدف إلى تحديد الأسباب وراء التبادل التجارى فيما بين الدول وبعضها، فضلاً عن كيفية توزيع مكاسب التجارة الدولية فيما بين الدول الداخلة فى التبادل التجارى .



- معدلات التبادل الدولية : وكيف يتحدد معدل التبادل الدولي، هذا فضلاً عن قياس التغيرات فى معدلات التبادل الدولية عبر الزمن .
- سياسة التجارة الخارجية : التى تدور فيما بين سياسة الحرية وسياسة التقييد، بهدف الوقوف على مزايا وعيوب كل منها، ودوافع اتباع أي من السياستين فى كل دولة .
- التكامل الاقتصادى : وذلك من خلال دراسة صور أو أشكال التكامل الاقتصادى، وآثارها على الدول الأعضاء فى التكامل سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل، فضلاً عن دراسة ظاهرة العولمة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية .
- ميزان المدفوعات الدولية : الذى تسجل فيه مدفوعات الدولة للعالم الخارجى ومتحصلاتها منه، وذلك بهدف إظهار أهميته للاقتصاد القومى، فضلاً عن قياس الاختلال فيه .
- سوق الصرف الأجنبى : وذلك من خلال معرفة أطراف التعامل فى سوق الصرف، ووظائفه وأهميته وأنواعه، فضلاً عن كيفية تحديد سعر الصرف سواء الرسمى أو المرن .
- كيفية إصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات الدولية : سواء أكان ذلك بصورة تلقائية، أو من خلال السياسات الاقتصادية .
- المؤسسات الدولية : وهى تلك المؤسسات التى تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، مثل : صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة الدولية ، وذلك من حيث دور كل منها وأهدافها .

## ثانيا : الفرق بين المعاملات الاقتصادية الخارجية والمعاملات الاقتصادية الداخلية

رغم أن عمليات التبادل للسلع والخدمات وباقي المعاملات الأخرى التي تتم فيما بين الدول وبعضها البعض تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي تتم فيما بين الأفراد داخل الاقتصاد القومي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاج وزيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات بسبب سيادة التخصص وتقسيم العمل، سواء فيما بين الأفراد داخل الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي فيما بين الدول وبعضها البعض، إلا أنه يوجد عديد من الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية ولعل أهم هذه الاعتبارات **يتمثل فيما يلي**

١- قابلية عوامل الإنتاج على الانتقال :

اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج - خاصة العمل ورأس المال - تتمتع بمرونة وقدرة تامة على التحرك والانتقال من نشاط إلى نشاط آخر ومن مكان إلى مكان آخر داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لاختلاف العوائد فيما بين الأنشطة والمناطق المختلفة ، إلا أنها تتميز بالجمود النسبي على المستوى الخارجي بسبب وجود الحواجز والقيود فيما بين الدول وبعضها التي تحد من حركية عوامل الإنتاج هذه على المستوى الخارجي، وقد تكون هذه الحواجز أو القيود طبيعية متمثلة في البعد الجغرافي والمكاني، ومن ثم ، ارتفاع تكاليف النقل، وكذلك الحواجز والقيود السياسية المتمثلة في المشكلات السياسية فيما بين الدول، وكذلك الحواجز

والقيود الاقتصادية المتمثلة فى الرسوم الجمركية والقيود على حركة رؤوس الأموال وقيود الصرف الأجنبى ..... الخ .

رغم أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك لا تتم بمرونة تامة على المستوى الداخلى كما اعتقد الكلاسيك، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال والتحرك داخل الدولة الواحدة تكون أعلى بكثير مقارنة بها على المستوى الخارجى، نظراً لوجود عديد من القيود والعقبات أو الحواجز التى تعترضها على المستوى الخارجى تلك التى لا توجد على المستوى الداخلى .

## ٢- اختلاف النظم النقدية :

تتميز المعاملات على المستوى الداخلى فى الدولة بأنها تتم بالعملة المحلية الخاصة بالدول، ولا تواجه هذه المعاملات أى صعوبات تذكر ، غير أنه نظراً لأن كل دولة لها نظامها النقدى الخاص بها و عملتها الخاصة بها، ومن ثم، اختلاف قيم المعاملات الخارجية بالنسبة لبعضها، ولذا، فإن المعاملات الخارجية تواجه بما يعرف بمشكلة الصرف الأجنبى وهى مشكلة تحويل العملات لبعضها ، أضف إلى ذلك أن عملات الدول لا تتمتع بنفس الدرجة من القبول لدى جميع الأفراد فى مختلف الدول أو فى التبادل الدولى وبالتالي فإن مشكلة الصرف الأجنبى هذه تواجه كافة الدول فى تسوية المبادلات الخارجية بسبب عدم استقرار أسعار الصرف ، فضلاً عن صعوبة التوقع بشأنها ، وتزداد صعوبة هذه المشكلة فى حالة عديد من الدول النامية ذات العملات غير المستقرة وغير القابلة للتحويل ، وينتج

عن ذلك عدم استقرار معدل التبادل الخارجى فيما بين الدول واحتمالات تغييره باستمرار فى المستقبل القريب عما هو عليه فى الوقت الحاضر .

ومن ناحية أخرى، فإن اختلاف النظم النقدية فيما بين الدول واختلاف اسعار الصرف لا ينعكس على معدل التبادل فيما بين عملات الدول فحسب، بل انه ينطوى على اختلاف السلطات النقدية واختلاف النظم المصرفية وكذلك السياسات النقدية والضريبية، وكل هذه الأمور تحد من حجم المعاملات الاقتصادية الخارجية وخاصة التجارية منها وتمثل قيوداً أمامها مقارنة بالمعاملات والتجارة الداخلية التى لا تواجهها مثل هذه القيود والعقبات .

### ٣- اختلاف السياسات الوطنية :

تتميز المعاملات الخارجية خاصة التجارية منها بوجود عديد من الحواجز والعقبات التى تحد من حرية التبادل الاقتصادى، فيما بين الدول وبعضها البعض، ومثل هذه الحواجز والعقبات لا وجود لها داخل الدولة الواحدة ؛ وذلك لأن كل دولة تمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها وتتخذ حكومات الدول من السياسات ما يسهم فى الارتفاع برفاهية أفراد المجتمع بها ، ولذا، تنتهج حكومات الدولة من السياسات الاقتصادية - سواء المالية أو النقدية أو التجارية - الملائم منها للأوضاع الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد القومى حتى ولو كان من شأنها إقامة القيود والعقبات أمام حرية التبادل التجارى والحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال - من الدولة الى الخارج أو العكس . وقد تكون هذه القيود

والعقبات فى صورة الرسوم الجمركية والقيود الكمية، مثل : حصص الاستيراد، وتراخيص الاستيراد، وكذلك الرقابة على الصرف الأجنبى، والإجراءات الإدارية والصحية المعقدة، وغير ذلك من الوسائل التى تحد من حرية التبادل التجارى مع العالم الخارجى . وكل هذه السياسات والوسائل المختلفة تميز المعاملات الاقتصادية الخارجية عن المعاملات الاقتصادية الداخلية .

خلاصة ذلك : أنه لا توجد أى قيود أو عقبات على المعاملات الاقتصادية الداخلية خاصة التجارية منها وإن كان هناك بعض القيود فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتهدف إلى تحقيق مصلحة الإقتصاد القومى ككل، كما هو الحال فى المنطقة الحرة ببورسعيد وفرض رسوم جمركية على السلع التى تخرج منها إلى داخل الدولة . بينما على المستوى الخارجى يوجد عديد من القيود والعقبات على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء فى صورة الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأجنبى، ... ألخ . وتهدف هذه القيود أو العقبات إلى تحقيق مصلحة الإقتصاد القومى حتى ولو على حساب مصالح اقتصاديات الدول الأخرى .

٤- انفصال الأسواق :

تتميز الأسواق الخارجية - أى أسواق الدول - بالانفصال والاستقلال عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بها على المستوى الداخلى داخل حدود الدولة الواحدة ، ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب لعل أهمها :

١ - **الحواجز والقيود الطبيعية** : يتمثل ذلك فى البعد الجغرافى والمكانى، ومن ثم ، ارتفاع تكاليف النقل، مما يحد من التبادل على المستوى الخارجى خاصة فى حالة السلع التى مثل تكلفة النقل بها نسبة كبيرة من قيمة السلعة، هذا فضلاً عن عدم توافر المعلومات الكافية بسبب صعوبة الاتصال والربط بين أسواق الدول كما هو الحال على مستوى الأسواق المحلية فى الدولة الواحدة . غير أنه نتيجة للتقدم الكبير فى وسائل المواصلات والاتصالات أدى هذا إلى التقليل من هذا العامل، ومن ثم، من درجة الانفصال فى الأسواق الخارجية الناتجة عن البعد الجغرافى والمكانى .

٢ - **القيود المصطنعة** : وقد تكون هذه القيود سياسية تتمثل فى المشكلات السياسية بين الدول التى تعمل على انفصال واستقلال الدول عن بعضها حتى لو كان هذه الدولة متجاورة حدودياً، وهذا هو المشاهد فى عديد من الدول النامية ومشكلات الحدود فيما بين الدول المتجاورة لبعضها، ومن ثم ، تكون أسواقها مستقلة عن بعضها رغم التقارب الجغرافى . كما قد تكون هذه القيود المصطنعة اقتصادية تتمثل فى القيود المفروضة على المعاملات الاقتصادية الخارجية فى صورة الرسوم الجمركية أو القيود الكمية أو الرقابة على الصرف الأجنبى - كما سبق

ذكرها - وكلها أمور تحد من المعاملات الاقتصادية فيما بين الدول، وتعمل على انفصال أسواق الدول عن بعضها .

٣- اختلاف الأذواق : ويكون ذلك بسبب اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية والأديان، وهذا بدوره يؤدي إلى استقلال أسواق الدول عن بعضها، فمثلاً الدول الإسلامية لا تسمح بدخول المواد الكحولية أو لحوم الخنزير إلى أسواقها، وكذلك هناك مجتمعات مستقلة في استهلاك سلع معينة ولا تتداول في مجتمعات أخرى مثل الملوحة وخاصة الفسيخ في مصر فلا توجد مثل هذه السلع ولا تتداول في الدول الأوروبية، وكذلك الزي العربي في منطقة الخليج العربي وهو زي وطني لا يلقى ترحيباً أو قبولاً في عديد من الدول أو المجتمعات الأخرى، مثل الدول الأوروبية أو حتى الدول العربية في مناطق أخرى، مثل : دول الشمال الأفريقي، بينما عديد من الملابس - المتحررة - في مثل هذه الدول الأوروبية لا لقي قبولاً في المجتمعات الإسلامية ، وبالتالي فإن اختلاف الأذواق في استهلاك عديد من السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى انفصال الأسواق الخارجية للدول عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بما هو عليه الحال على مستوى الأسواق المحلية في الدولة الواحدة .

٤- اختلاف اللغة : يلعب اختلاف اللغة دوراً في انفصال واستقلال أسواق الدول عن بعضها، وخاصة فيما يتعلق بتبادل عديد من السلع والخدمات التي تكون مرتبطة بالشخص المقدم للسلعة أو الخدمة، مما يحد من التبادل على المستوى الخارجي مقارنة بما هو سائد داخل أسواق الدولة الواحدة .

غير أنه نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى خاصة فى مجال المواصلات والاتصالات أو ما يعرف بثورة المعلومات فى السنوات الأخيرة من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وما ترب على ذلك من تزايد وسرعة العولمة وتزايد التداخل فيما بين الدول وبعضها، فقد ترتب على ذلك التقليل من فاعلية وأهمية هذه القيود التى كانت تمثل أسباباً لانفصال الأسواق الخارجية للدول فى الماضى . هذا فضلاً عن وجود المنظمات الدولية التى تعمل على توفير البيئة الملائمة للحرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمى، كل هذا أسهم فى تقارب الأسواق الدولية فيما بين الدول وبعضها . إلا أنه رغم كل هذا لا زال انفصال الأسواق على المستوى الخارجى يفوق درجة انفصالها على المستوى الداخلى داخل حدود الدولة الواحدة .

### ثالثاً : التطور الفكرى لأهمية التجارة الدولية

تمثل التجارة الدولية للسلع والخدمات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول وبعضها ، إذ أنه لا يمكن لأى دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتى بصورة كاملة ولفترة زمنية طويلة، وبالتالي، يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة فى إنتاج المنتجات التى تؤهلها ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها فى إنتاجها وتبادلها بالمنتجات الأخرى التى لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من



دراسة نظريات التجارة الخارجية فى متن هذا المؤلف . ويمكن تتبع أهمية التجارة الدولية فى الفكر الاقتصادى منذ التجاريين، ثم لدى الكلاسيك، وكذلك لدى الفكر الاقتصادى المعاصر، وأخيراً قياس أهمية التجارة الدولية فى الدولة، كما يلي :

#### ١- أهمية التجارة الدولية عند التجاريين

يؤمن التجاريين بأهمية التجارة الخارجية ، وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفيسة ( الذهب والفضة )، حيث يرون أن ثراء الدولة وقوتها، وبالتالي، تقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من هذه المعادن النفيسة مقارنة بالدول الأخرى فكلما زاد مقدار ما تمتلكه الدولة من هذه المعادن النفيسة مقارنة بالدول الأخرى يعنى أنها أصبحت أكثر ثراءً وقوة ، ومن ثم ، أكثر تقدماً مقارنة بهذه الدول . وذلك لأن هذه المعادن النفيسة تمثل قوة شرائية عالمية تستطيع الدولة من خلالها الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى . ويرون أن المصدر الأساسى لزيادة وتراكم هذه المعادن النفيسة لا يكون مصدره الانتاج فقط، لأن هناك عديداً من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن، وإنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية، ويتم ذلك من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن فى الميزان التجارى، ويتم هذا الأمر من خلال زيادة الصادرات عن الواردات، مما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة .

نتيجة لهذا يرى التجاريين أن نشاط التجارة الخارجية يمثل أهم الأنشطة بالاقتصاد القومى، لأنه يمثل الوسيلة الأساسية للحصول على الثروة بالدولة، وبالتالي، زيادة قوة الدولة وتقديمها، ولذا احتلت التجارة الخارجية مكاناً مرموقاً فى المجتمع، وتماشياً مع هدف تحقيق التقدم والرقى بالمجتمع فقد تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، خاصة فى نشاط التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات للحد منها ، باستثناء الواردات من مستلزمات الإنتاج تلك التى مثل متطلبات لعملية الإنتاج لما يترتب عليها من زيادة الإنتاج، ومن ثم ، زيادة الصادرات فيما بعد ، وبالتالي ، تدعم تحقيق الهدف النهائى وهو زيادة الفائض بالميزان التجارى ، وبالتالي ، زيادة تراكم المعادن النفيسة بالدولة ، ومن ثم ، زيادة ثرائها وتقديمها الذى يقاس وفقاً لهذا الأساس .

**يتضح من هذا التحليل، ان الفرق الأساسى بين نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية لدى التجاريين، يتمثل فى ان التجارة الداخلية لا تسهم فى زيادة ثروة الدولة وتقديمها، لأنه لا يترتب عليها زيادة فيما تملكه الدولة من المعادن النفيسة، فى حين تسهم التجارة الخارجية فى تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الفائض بالميزان التجارى، وبالتالي ، كانت سياسة الدولة توجه لتحقيق هذا الهدف، بما يؤدى فى النهاية إلى زيادة ثراء الدولة، ومن ثم ، زيادة قوتها وتقديمها مقارنة بالدول الأخرى**

## **٢- أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك :**

يختلف فكر وكتاب المدرسة الكلاسيكية عن التجاريين فيما يتعلق بنظرتهم إلى نشاط التجارة سواء الداخلية أو الخارجية ، فثراء الدولة وتقدمها عند الكلاسيك لا يكون مصدره المعدن النفيس كما هو الحال عند التجاريين ، وإنما يتمثل ذلك فى حجم الناتج نفسه بالدولة، وأن نشاط التجارة الخارجية ليس هدفه الحصول على المعدن النفيس وإنما تحقيق المصالح لطرفى التبادل فيما بين الدول ، وأن المعدن النفيس الذى يكون فى صورة عملات هو وسيلة التبادل فيما بين الأفراد سواء داخلياً أو خارجياً . وتتبع أهمية التجارة الخارجية فى انها يترتب عليها زيادة درجة التخصص وفقاً للمزايا والظروف التى تؤهل كل دولة فى إنتاج منتجات معينة دون أخرى ، وبالتالي، زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد فى كل دولة، الأمر الذى يسهم بدوره فى زيادة الناتج فى الدول الأطراف فى التبادل الدولى، هذا فضلاً عن ارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم ، زيادة رفاهية الأفراد بكل الدول . وبالتالي، تحقق كل الدول مكاسب من وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب سيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً، مما يترتب على ذلك من زيادة فى الإنتاج فى كل دولة بسبب ارتفاع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد فى كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك .

**يتضح مما سبق، أن الاختلاف الأساسى بين نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية عند الكلاسيك يرجع إلى اختلاف ظروف**

وطبيعة كل منهما . وهو يتمثل فى أن نشاط التجارة الدولية يتم فى ظل مرونة تامة لكل من المنتجات وعوامل الإنتاج على التحرك والانتقال بحرية فى السوق الداخلى للدولة، بينما تكون حركية المنتجات وعوامل الإنتاج أقل بكثير على المستوى الخارجى بسبب وجود عديد من القيود والعوائق التى تحد من هذه الحركية سواء أكانت هذه القيود والعوائق : طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كما سبق توضيحها فى المبحث الثانى

### ٣- أهمية التجارة الدولية فى الفكر الاقتصادى المعاصر :

تتبع أهمية التجارة الدولية فى الفكر الاقتصادى المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة فى مواجهة النظام الاقتصادى العالمى . حيث أن النشاط الاقتصادى فى الدولة بما يشتمل عليه من مجموعة متعددة من الأنشطة غير المتجانسة فى طبيعتها تلك التى تتكون من النشاط الإنتاجى أو الاستهلاكى أو التبادلى، أو الأنشطة غير المتجانسة فى شكلها تلك التى تتكون من نشاط صناعى أو خدمى ... ألخ . وتوجد علاقات ارتباط وتداخل فيما بين هذه الأنشطة وبعضها ، وتخضع هذه الأنشطة لمجموعة من القوانين والقواعد التى تنظم عملها معاً، غير ان هذه القوانين والقواعد تكون خاصة بالدولة . كما تتخذ الدولة السياسات التى تهدف إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادى بها وبما يهدف فى النهاية الى الارتفاع برفاهية المجتمع، وبالتالي فإن القوانين والسياسات التى تحكم نشاط المعاملات والتجارة الداخلية تكون تحت سيطرة حكومة الدولة

وتهدف الى تحقيق المصلحة القومية للدولة. ولذا، فإن الاختلاف الرئيسى بين نشاط التجارة الداخلية ونشاط التجارة الخارجية يتمثل فى اختلاف القوانين والسياسات التى تحكم كل منهما نظراً لاختلاف قوانين وسياسات كل دولة عن الدول الأخرى، وعادة ما يكون هناك تعارض فى مصالح وسياسات الدول وبعضها بعكس الحال على المستوى الداخلى .

نتيجة لهذه الاعتبارات وبسبب اختلاف مصلحة الاقتصاد القومى عن المصلحة الفردية سواء للعائلات أو المشروعات، كما أن مصلحة الاقتصاد القومى لا تتحقق تلقائياً بالعمل الفردى أو الحر للمبادرات الفردية، فقد استدعى هذا وجود عديد من المظاهر الخارجية للاقتصاد القومى تمثلت فى: سياسات التجارة الخارجية، وسياسات ميزان المدفوعات . ويتم دمج أهداف هذه السياسات ضمن أهداف وخطط الاقتصاد القومى ككل .

غير أن فكرة القومية هذه بدأت تتغير إلى حد كبير خاصة بعد أزمة الكساد العالمى العظيم ( 1933 - 1929 )، وكذلك آثار الحرب العالمية الثانية ، وظهر فكر جديد ينادى بما يسمى بالاقتصاد العالمى الذى أصبح يمثل حقيقة واقعية، ومن ثم، ظهرت آراء تنادى بتغيير وضع الاقتصاد العالمى فى العصر الحديث بما يحقق مصالح المجتمع الدولى ككل. وقد ترتب على ذلك ظهور المنظمات الدولية التى تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم، عمل على دعم وتنمية الاقتصاد العالمى فى

مختلف المجالات سواء ما يتعلق منها بتسهيل تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولى، وتسهيل المدفوعات الدولية، وتنمية الاستثمارات وتوفير الموارد المالية للدول الفقيرة. وأهم هذه المنظمات يتمثل فى كل من: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية .

كما أنه فى ظل التقدم التكنولوجى المستمر خاصة فى مجال المواصلات والاتصالات او ما يسمى بثورة المعلومات، وما ترتب على ذلك من تزايد دور المنظمات الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية التى تعمل جاهدة على تقليل القيود على التجارة الخارجية بدأت فكرة القومية فى التراجع بصورة كبيرة. كما أن كل هذه العوامل قللت من فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية للدولة فى تحقيق أهدافها وذلك بسبب تزايد التدفقات سواء الحقيقية أو النقدية التى تتم خارج نطاق سيطرة الحكومات .

**ويتضح من التحليل السابق، أن أهمية التجارة الخارجية ترجع لما يترتب عليها من عديد من الآثار الإيجابية فى الدولة سواء على جانب الإنتاج أو جانب الاستهلاك ومنها .**

أ- تحقيق إشباع أكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية .

ب- وفرت مواد غذائية لم تكن موجودة وساعدت على نمو هذه

الدول .

ج- الدول النامية تعتمد أمس و اليوم وغدا على التجارة الدولية لأنها بواسطتها تستطيع الحصول على كثير من المتطلبات الأساسية اللازمة لنموها فهي في حاجة إلى رؤوس أموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة.... الخ ، وذلك لكي تستطيع إنتاج احتياجاتها فضلا عن إمكانية التصدير إلى الدول الأخرى.

د- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا ونجد أن التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية ومزيد من الإنتاج بما يمكن أن يؤدي إلى الترشيد في التكلفة .

هـ- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل الدولي .

#### رابعاً : قياس أهمية التجارة الخارجية :

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج الإجمالي، وذلك كما بالعلاقة التالية :

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح .وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى

الدولى خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى بحوالى 6,5 % فى المتوسط سنوياً، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمى الحقيقى، وبالتالى، لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمى فقط، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضاً فى النشاط الاقتصادى العالمى .

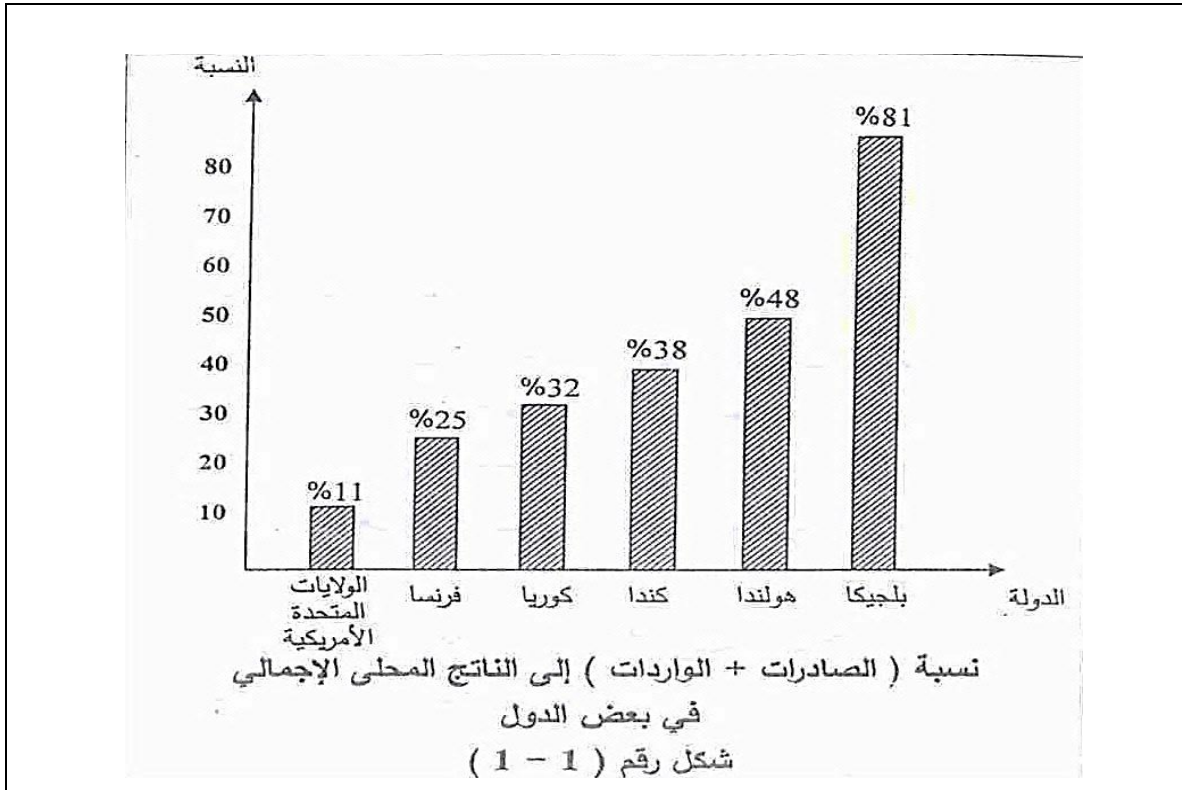
وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى ، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول فى هذا الشأن هى :

المجموعة الأولى : الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تخصصاً

تتميز اقتصاديات هذه الدول بانها تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدد من المنتجات، كما تعتمد على العالم الخارجى فى الحصول على معظم المنتجات الأخرى، وبالتالى، يكون حجم صادراتها وكذلك وارداتها كبير، ومن ثم، ترتفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بها، وبالتالى ، تزداد أهمية التجارة الخارجية بهذه المجموعة من الدول. وذلك مثل : هولندا وبلجيكا، وكذلك دول جنوب شرق آسيا مثل : كوريا وتايوان ، حيث كانت نسبة الجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى كل من هولندا وبلجيكا



وكوريا حوالى 81 % ، 48 % ، 32 % على التوالى فى عام 2003، كما هو موضح من بيانات الشكل رقم ( 1 - 1 ) .



### المجموعة الثانية : الدول الكبيرة ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً :

تتميز اقتصاديات هذه الدول بكبر الحجم وزيادة درجة التنوع فى المنتجات بها، ولذا، يزداد حجم التجارة الداخلية بها، وتكون درجة الاكتفاء الذاتى بها أكبر ، ومن ثم، تقل أهمية التجارة الخارجية بها ، حيث تكون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بها منخفضة ، وذلك مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى فى كل منهما حوالى 11% ، 10% على التوالى فى بداية الألفية الثالثة كما هو موضح فى الشكل

رقم ( 1 - 1 ) . وكذلك يتوقع أن تكون هذه النسبة منخفضة فى دول الاتحاد الأوروبى بسبب تزايد درجة التكامل بين هذه الدول ، مما يترتب عليه تحويل لجزء كبير مما كان يعد من قبيل التجارة الخارجية التى كانت تتم فيما بين هذه الدول وبعضها إلى صورة تجارة داخلية تتم داخل دول الاتحاد . ومن ثم ، تقل أهمية التجارة الخارجية بدول الاتحاد الأوروبى مقارنة بما كان سائداً بكل دولة على انفراد قبل قيام الاتحاد، حيث كانت أهمية التجارة الخارجية فى معظم هذه الدول مرتفعة

**المجموعة الثالثة : مجموعة الدول النامية :**

تتميز اقتصاديات الدول النامية بزيادة أهمية التجارة الخارجية بها مقارنة بما هو الحال فى الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى أسباب أساسية هى :

١- أن هذه الدول تزداد درجة التخصص بها فى إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية - قد يكون منتج واحد أو اثنين كما هو الحال فى الدول النفطية - ولذا، كون نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بها مرتفعة .

٢- أن الصادرات تمكن هذه الدول من حسن استغلال مواردها ، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل فى مثل هذه الأنشطة الموجهة للتصدير .

٣- أن الواردات تمكن هذه الدول من الحصول على عديد من السلع الضرورية ، وكذلك مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، وكلها عناصر ضرورية لعمليات التنمية فى هذه الدول.



## الفصل الثاني \*

### النظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية <sup>(١)</sup> فى التجارة الدولية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . ومن أهم ما قدمه الكلاسيك فى هذا الخصوص نظرية التكاليف النسبية لريكاردو ( عام 1817 ) محاولاً أن يفسر فيها كيف يكون التبادل ممكناً بين دولتين . وفيما بعد ، حاول جون استيوارت ميل ( عام 1818 ) فى نظرية القيم الدولية أن يوضح النقطة التى عندها سيكون التبادل بين الدولتين ممكناً ولقد أعاد هابرلر . وهو من الكلاسيكيين الجدد - صياغة النظرية ( عام 1933 ) مستخدماً تحليل تكلفة الفرصة البديلة ومتخلياً عن افتراض نظرية العمل فى تحديد القيمة الذى يقوم عليه تحليل كل من ريكاردو وجون استيوارت ميل . وبناء على ذلك سوف يتم التعرض للنقاط التالية:

- نظرية التكاليف النسبية .
- نظرية القيم الدولية .
- نظرية تكلفة الفرصة البديلة .

---

\* \* لقد تم الاعتماد فى كتابة هذا الفصل على المراجع التالية :

- د محمود يونس ، د . علي عبد الوهاب نجا ، د . اسامة أحمد الفيل - التجارة الدولية والتكتلات - دار التعليم الجامعي - الاسكندرية - ٢٠١٥ .

(١) نشأت النظرية الكلاسيكية فى الواقع كرد فعل لمذهب التجاريين الذى يؤمن بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذى يعتبر مقياس قوة الدولة آنذاك . ولقد حملت النظرية الكلاسيكية لواء حرية التجارة موضحة أن قوة الدولة لا تقاس فقط بما لديها من معدن نفيس ، ولكن أيضاً بما لديها من ثروة حقيقية متمثلة فى الأراضى والمنازل و سلع الاستهلاك مبينة أن حرية التجارة هى السبيل لزيادة ثروة الدولة وبالتالي قوتها .

## أولاً : نظرية التكاليف النسبية

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً إلى آدم سميث الذى نوه فى كتابه ثروة الأمم عام 1776<sup>(١)</sup> بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء فى نطاق المشروع الواحد أو فى المحيط الدولى . وفى رأيه أن تقسيم العمل الدولى يجيز الدولة على أن تتخصص فى إنتاج السلع التى تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة ( Absolute dvantage )<sup>(٢)</sup> فى إنتاجها ( أى تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع فى إنتاجها أيضاً بميزات مطلقة ).

---

(١) لمعرفة جوهر النظرية يمكن الرجوع إلى :

- Weaith of Nations, Vol . I, P. 413 , Quoted From H. Myint; The Classical Theory of International Trade, E.J.LUNE, 1958.

(٢) التكلفة المطلقة لسلعة ما فى دولة معينة هى عبارة عن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة فى هذه الدولة . فإذا افترضنا إنه يلزم لإنتاج 25 متراً من المنسوجات فى إنجلترا 100 يوماً . فى حين يلزم لإنتاج 50 لتراً من الخمر فى إنجلترا 120 يوماً من العمل وفى البرتغال 80 يوماً . وأيام العمل متماثلة تماماً فى كلا الدولتين . عندئذ تكون التكلفة المطلقة لمتراً واحداً من المنسوجات مقدرة بأيام العمل هى :

$$\frac{90}{25} \text{ فى البرتغال} . \frac{100}{25} \text{ فى إنجلترا} .$$

وكذا ، فإن التكلفة المطلقة للتر واحد من الخمر ( مقدرة بأيام العمل ) تكون :

$$\frac{80}{50} \text{ فى البرتغال} , \frac{120}{50} \text{ فى إنجلترا} , \text{ وهنا نقول أن للبرتغال ميزة مطلقة فى إنتاج كل من}$$

الخمر والمنسوجات ويرجع فى ذلك إلى :

G . Marcy, Economie internationale, Tfmis, Paris, 1972, P.37

ولقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا كان هناك دولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أى سلعة مقارنة بالدول الأخرى . هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتى وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى ؟ أم أنه يتعين عليها الدخول فى معترك الحياة الاقتصادية الدولية ؟

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب عن هذه التساؤلات ، ولقد تعين الانتظار لأكثر من أربعين عاماً حتى أتى ريكاردو ليحجب عنها فى نظريته عن التجارة الدولية التى عرفت باسم " نظرية التكاليف النسبية La

. " Theorie des Couts Comparatifs

تتلخص هذه النظرية فى أنه إذا سادت حرية التجارة ، فإن كل دولة تتخصص فى إنتاج السلع التى تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التى ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً ، أى يتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية . ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول .

ولتوضيح ذلك قدم ريكاردو مثالاً عددياً لشرح نظريته <sup>(١)</sup> فافترض دولتين

هما : إنجلترا والبرتغال ، تنتجان سلعتين هما : المنسوجات والقمح ، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي :

| الدولة   | القمح | المنسوجات |
|----------|-------|-----------|
| البرتغال | 80    | 90        |
| إنجلترا  | 120   | 120       |

وفقاً لريكاردو ، رغم أن البرتغال تتميز بصورة مطلقة في إنتاج السلعتين ، حيث تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجهما المطلقة في إنجلترا ، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج القمح في البرتغال أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات . كما أنه بالرغم من أن إنجلترا أقل بصورة مطلقة في

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا المثال يستند إلى مجموعة من الافتراضات تفرضها النظرية الكلاسيكية . بصفة عامة بغرض تبسيط التحليل . وهي :

- أن التجارة تتم بين دولتين وسلعتين فقط وتكون في صورة مقايضة .
- أن قيمة السلعة تتحدد وفقاً لنظرية القيمة للعمل . أن القيمة التبادلية لكل سلعة تتحدد بما يبذل فيها من ساعات العمل
- كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل الدولي ، كما أن هناك تشغيلاً كاملاً لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد .
- ثبات تكلفة العمل حتى مع اختلاف حجم الإنتاج ، وعدم وجود نفقات نقل أو تأمين .

إنتاج كلتا السلعتين لأن التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين فى إنجلترا أكبر من التكلفة المطلقة لإنتاجهما فى البرتغال ، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات فى إنجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج القمح ، وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص فى إنتاج وتصدير القمح وأن تعتمد على إنجلترا فى تزويدها بالمنسوجات . كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تخصص فى إنتاج وتصدير المنسوجات وتعتمد على البرتغال فى تزويدها القمح

**ويمكن توضيح ذلك بطريقتين :**

أ . مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين فى إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية فى الدولة الأخرى ، ويتم ذلك كالتى :

$$\text{فى البرتغال : } \frac{\text{تكلفة إنتاج القمح}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات}} = \frac{80 \text{ ساعة عمل}}{90 \text{ ساعة عمل}} = 0.89$$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات .

$$\text{فى إنجلترا : } \frac{\text{تكلفة إنتاج القمح}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات}} = \frac{120 \text{ ساعة عمل}}{100 \text{ ساعة عمل}} = 1.2$$



أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من المنسوجات .

وعلى ذلك تكون تكلفة إنتاج القمح بالنسبة إلى المنسوجات فى البرتغال أقل منها فى إنجلترا (  $0.89 < 1.2$  ) ، ومن ثم ، يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص فى إنتاج القمح لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجها النسبية فى إنجلترا . وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تخصص فى إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفتها النسبية فى البرتغال .

$$( 1.12 = \frac{90}{80} > 0.83 = \frac{100}{120} )$$

ب . مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج إحدى السلعتين فى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى فيهما ويتم ذلك كالاتى :

التكلفة النسبية لإنتاج القمح فى الدولتين

$$0.67 = \frac{\text{تكلفة إنتاج القمح فى البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج القمح فى إنجلترا}} = \frac{80 \text{ ساعة عمل}}{120 \text{ ساعة عمل}}$$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح فى البرتغال تعادل 0.67 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة منها فى إنجلترا .

والتكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات فى الدولتين هى :

$$0.90 = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات فى البرتغال}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات فى إنجلترا}} = \frac{90 \text{ ساعة عمل}}{100 \text{ ساعة عمل}}$$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات فى البرتغال تعادل 0.9 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة منها فى إنجلترا .

وبمقارنة النسبتين يتضح أنه من مصلحة البرتغال أن تخصص فى إنتاج القمح لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل إذا ما قونت بالمنسوجات (  $0.9 > 0.67$  ) .

وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تخصص فى إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بنفقة نسبية أقل إذا ما قورنت القمح .

$$\left( 1.50 = \frac{120}{80} > 1.11 = \frac{100}{90} \right)$$

يتضح مما تقدم ، أنه لا يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص فى إنتاج المنسوجات رغم أنها تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلقة فى إنجلترا ، لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للقمح . فالعبرة إذن هى بالتكلفة النسبية وليس بالتكلفة المطلقة ، فالاختلاف فى التكلفة النسبية يعد شرطاً ضرورياً وكافياً ليس فقط لقيام التبادل بين الدولتين ، وإنما لاستفادة كلاهما من هذا التبادل .

ومع أن ريكاردو لم يبين القوى التى يتوقف عليها تحديد كمية المنسوجات التى سيتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من الخمر عندما تقوم التجارة بين الدولتين ، إلا أنه افترض وجود منطقة سيكون من المفيد لكلا الدولتين أن يتم تبادل السلعتين داخلها . وهذه المنطقة تقع ما بين 0.89 ، 1.2 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من القمح ، أى بين نسبتي التبادل اللتين كانتا سائدتين قبل قيام التجارة بينهما . وستعود فائدة التبادل التجارى بأكملها على إنجلترا إذا تم التبادل على أساس 0.89 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من القمح ، أما إذا تم على أساس أى نسبة تقع بين 0.89 ، 1.2 فتستفيد كلا الدولتين من التبادل .

جدير بالذكر ، أنه إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين فى الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما .

رغم أن ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل ، فإنه لم يحدد الكيفية التى تتحدد بها نسبة التبادل الدولى ولا الكيفية التى بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدولتين ، وهذا ما تناوله جون استيوارت ميل فى نظرية القيم الدولية التى سنتناولها فى المحاضرة التالية

## ثانياً: نظرية القيم الدولية\*

كان اهتمام جون استيوارت ميل - فى كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسى الذى نشر فى عام 1848<sup>(١)</sup> - منصباً على جانب الطلب فى التجارة الدولية ، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو ، وبصفة خاصة على نسبة التبادل ( Rapport d, echange ) التى بمقتضاها يتم تبادل السلع دولياً . وفى رأيه أن هذه النسبة تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض من والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل ( reciproque La demande ) للدولتين .

إلا أن إلفريد مارشال قد تناول تحليل ميل بطريقة بيانية مستخدماً ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال ، ثم أكمل فرانسيس إدجورث العمل الذى بدأه مارشال .

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان ميل قد بنى تحليله على أساس نظرية العمل فى تحديد القيمة ، فإن تحليل مارشال - إدجورث لم يستخدم هذه النظرية ولكنه استخدم مفهوم " البالات الممثلة ( Balles representatives ) للسلع ، حيث تتكون البالة من مجموعة معينة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام كمية معينة من مختلف أنواع العمل ورأس المال<sup>(٢)</sup> .

---

\*\* لقد تم الاعتماد على المراجع التالية :

- د محمود يونس ، د . علي عبد الوهاب نجا ، د . اسامة أحمد الفيل - التجارة الدولية والتكتلات - دار التعليم الجامعي - الاسكندرية - ٢٠١٥ .

(١) يرجع فى ذلك إلى :

I.S. Mill, Principles of Political Economy, Ashley, Ed. 1920 ,Ch. 18.

(٢) يرجع فى ذلك إلى :

وفيما يلي سنفسر أولاً نظرية القيم الدولية ثم نلى ذلك ببيان الكيفية التى بها يتحدد معدل التبادل الدولى باستخدام منحنيات الطلب المتبادل ( تحليل مارشال . إدجورث ) .

أولاً – تفسير نظرية القيم الدولية :

عند عرضه لنظريته ركز جون استيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين . بمعنى إن كمية العمل تكون ثابتة ولكن نواتج العمل مختلفة . بدلاً من التركيز على التكلفة النسبية للعمل فى كل منهما . بمعنى إن كمية الإنتاج تكون ثابتة ولكن تكلفتها من العمل مختلفة . كما فعل ريكاردو . ومقيداً باستخدام الوحدات الحقيقية ( غير النقدية ) والأسعار النسبية معبراً عنها بهذه الوحدات <sup>(١)</sup> ، فقد قدم ميل المثال العددي التالى :

ليفسر نظريته ويشرح آلية تكوين السعر الدولى

## (٢) (Le Mecanisme de Formation du prix International

- Marcy, Economie Polittique themis, oP. cit., pp. 54.58.

(١) فى المثال الخاص بانجلترا والبرتغال السابق الإشارة إليه يكون :

$$\frac{\text{عرض القمح}}{\text{عرض المنسوجات}} = \text{ثمن المنسوجات معبراً عنه بالقمح}$$

$$\frac{\text{عرض المنسوجات}}{\text{عرض القمح}} = \text{ثمن القمح معبراً عنه بالمنسوجات}$$

(٢) - يرجع فى ذلك إلى :

Marcy , Economie Internationale, op . cit., p . 45.

يفترض جون استيوارت ميل أن إنجلترا وألمانيا تنتجان كلاً من الصوف والتيل وأن تكاليف الإنتاج قد تحددت بحيث أن نسبة التبادل في حالة العزلة .  
أى عدم وجود تجارة بين الدولتين . هي <sup>(١)</sup> :

في ألمانيا : 10 ياردات من الصوف = 20 ياردة من التيل .

في إنجلترا : 10 ياردات من الصوف = 15 ياردة من التيل .

ومن هذه البيانات نجد أنه :

• في إنجلترا : تكلفة 10 ياردات من الصوف ( بوحداث العمل ) = تكلفة 15 ياردة

من التيل ، ومعنى ذلك أن : ثمن الصوف معبراً عنه بالتيل  $= \frac{15}{10} = 1.5$  أى

ياردة من الصوف = 1.5 ياردة من التيل ( ، و ثمن التيل معبراً عنه بالصوف =

$$\frac{2}{3} = \frac{10}{15} \text{ ( أى ياردة من التيل } = \frac{2}{3} \text{ ياردة من الصوف )}$$

• في ألمانيا : تكلفة 10 ياردات من الصوف ( بوحداث العمل ) = تكلفة 20 ياردة

من التيل، ومعنى ذلك أن : ثمن الصوف معبراً عنه بالتيل  $= \frac{20}{10} = 2$  ( أى ياردة

من الصوف = ياردتين من التيل ) ، و ثمن التيل معبراً عنه بالصوف  $= \frac{10}{20} = \frac{1}{2}$

( أى ياردة من التيل  $= \frac{1}{2}$  ياردة من الصوف ) .

---

(١) - يرجع فى ذلك إلى :

ولما كانت التكاليف النسبية للصوف فى إنجلترا أقل منها فى ألمانيا )

$1.5 > 2$  ) والتكاليف النسبية للتيل فى ألمانيا أقل منها فى إنجلترا  $(\frac{1}{2} >$

$\frac{2}{3})$ . لذا تخصص إنجلترا فى إنتاج الصوف وألمانيا فى إنتاج التيل .

ولكن أين ستتحدد نسبة التبادل الدولى ؟ يفترض ميل أنها من الممكن أن

تتحدد ، على سبيل المثال ، عند : 10 ياردات من الصوف = 17 ياردة من

التيل ( أى بين نسبتي التبادل فى حالة العزلة ) .

ومع افتراض أنه عند هذا السعر الدولى ( نسبة التبادل الدولى ) كان طلب

ألمانيا هو 10.000 ياردة من الصوف ( ومن ثم فهى تعرض 17.000

ياردة من التيل ) ، فى حين كان طلب إنجلترا 17.000 ياردة من التيل (

ومن ثم فهى تعرض 10.000 ياردة من الصوف .

عندئذ يكون : طلب إنجلترا على التيل = عرض ألمانيا من التيل .

وطلب ألمانيا على الصوف = عرض إنجلترا من الصوف .

ونتيجة لذلك سيستمر هذا السعر الدولى هو السعر السائد فى السوق بين الدولتين .

أما إذا افترضنا أن طلب إنجلترا ، عند ذات السعر الدولى ، قد انخفض إلى 13600

ياردة من التيل ( ومن ثم فلن تعرض إلا 8000 ياردة من الصوف ) ، فى حين ظل

طلب ألمانيا ثابتاً عند 10.000 ياردة من الصوف ( وبالتالي فإنها ستعرض 17.000 ياردة من التيل ) . عندئذ يكون طلب ألمانيا على الصوف أكبر مما تعرضه إنجلترا وطلب إنجلترا على التيل أقل مما تعرضه ألمانيا . وعلى ذلك ، فالتوازن بين العرض من ، والطلب على ، الصرف من ناحية والعرض من ، والطلب على ، التيل من ناحية أخرى لن يتحقق إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للتيل بحيث يزداد طلب إنجلترا على التيل ( أى يزيد ما تعرضه من الصوف ) ويقل طلب ألمانيا على الصوف ( أى يقل ما تعرضه من التيل ) .

وهكذا ، فكلما تغيرت نسبة التبادل - السعر الدولي . سيتغير طلب ألمانيا على الصوف ، وبالتالي ، عرضها من التيل ، وطلب إنجلترا على التيل ، وبالتالي ، عرضها من الصوف ، إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب والعرض .

### خلاصة تحليل جون إستيوارت ميل :

1. عند قيام التجارة بين دولتين فى سلعتين ، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التى تنتجها الدولة الثانية ستساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التى تنتجها الدولة الأولى <sup>(١)</sup> .

---

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Mill , Principles of Political Economy , Ed , Ashley, W.J New York, 1961, p. 593.



2 . طالما أنه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة الأذواق واحتياجات المستهلكين، فإنه من غير الممكن القول مقدماً عند أى نسبة سيتمكن تبادل السلعتين. إلا أنه طالما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتى تكاليف الإنتاج فى كل من الدولتين)، فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة وبمعنى آخر، فإن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية فى كلتا الدولتين .

3 . سيعتمد موقع معدل التبادل الدولى على الطلب المتبادل فى كلتا الدولتين وكذا على مرونة هذا الطلب : فمن ناحية ، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التى تنتجها الدولة الثانية ( عند ثمن معين ) كبير فى حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التى تنتجها الدولة الأولى ( عند نفس الثمن ) قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية ، والعكس صحيح . ومن ناحية أخرى ، إذا انخفض سعر التيل فى ألمانيا وكانت مرونة طلب إنجلترا على السلعة التى تنتجها ألمانيا عند سعر معين أكبر من الوحدة تميل شروط التجارة إلى غير صالح إنجلترا ، والعكس صحيح . وبمعنى آخر ، فإن الدولة ذات الطلب المرن هى التى يعود عليها النفع الأكبر من التجارة والدولة ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الأقل .

4 . يكون لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية : فمن ناحية ، سيؤدي وجود نفقات النقل إلى أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الأولى وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعاً في الأولى عنه في الثانية، وعلى ذلك فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات. وحيث لا توجد قاعدة عامة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين. كما أن حسابها في سعر التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات. فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تغيير الطلب المتبادل، بسبب اختلاف المرونة، ومن ثم ، تغيير معدل التبادل الدولي .

ومن ناحية أخرى، تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن الدولة تضطر لأن تنتج داخل حدودها سلعاً كان يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة ولكن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة ، مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها .

ثانياً – تحليل مارشال – إدجورث :

كما ذكرنا سابقاً فإن مارشال وإدجورث قد تناولوا تحليل ميل بطريقة بيانية واستخدما منحنيات الطلب المتبادل لتحديد معدل التبادل الدولي . ولكي يتسنى لنا عرض هذا التحليل فلا بد أن نشير إلى منحنى إمكانيات الإنتاج باعتباره أداة تحليلية يمكن عن

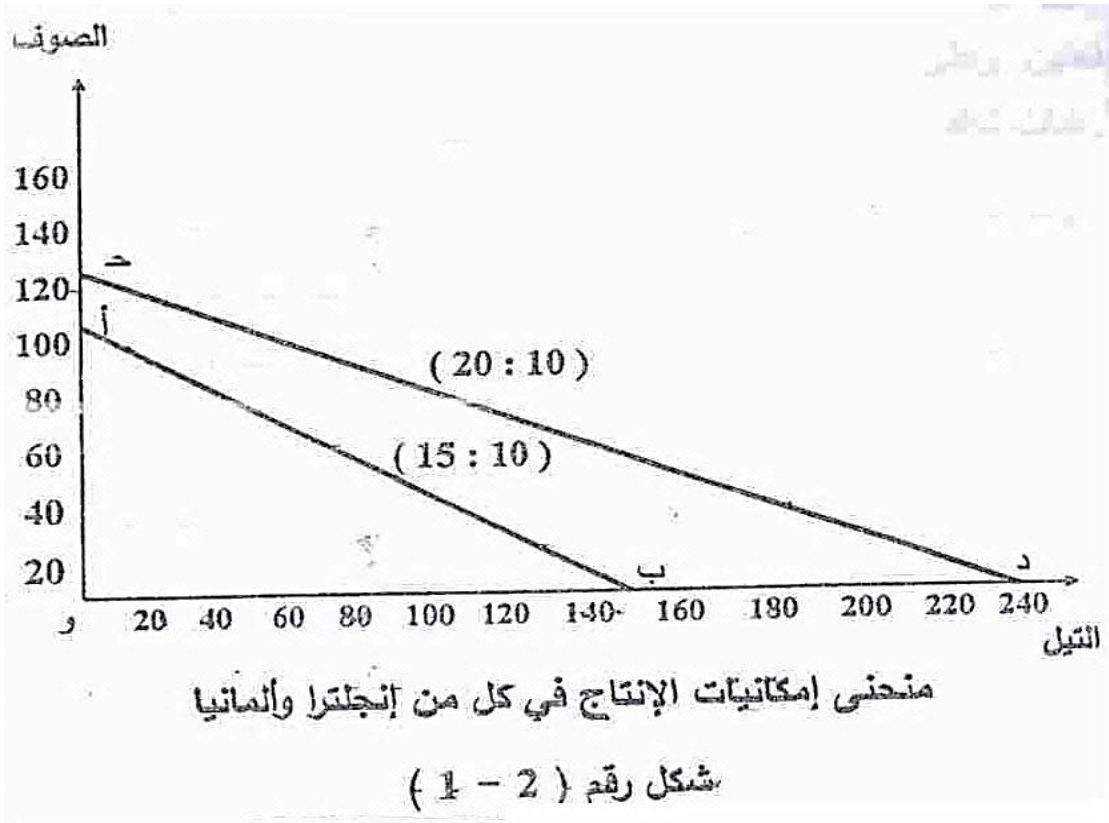
طريقها تفسير منحنيات الطلب المتبادل ، ثم بعد ذلك نبين كيفية الحصول على معدل التبادل التوازنى .

#### أ - منحنى إمكانيات الإنتاج :

إذا افترضنا أن جدول إمكانيات الإنتاج لكل من إنجلترا وألمانيا كما يلى :

| ألمانيا |       | إنجلترا |       |
|---------|-------|---------|-------|
| التيل   | الصوف | التيل   | الصوف |
| 0       | 120   | 0       | 100   |
| 20      | 110   | 15      | 90    |
| 40      | 100   | 30      | 80    |
| 60      | 90    | 45      | 70    |
| 80      | 80    | 60      | 60    |
| 100     | 70    | 75      | 50    |
| 120     | 60    | 90      | 40    |
| 140     | 50    | 105     | 30    |
| 160     | 40    | 120     | 20    |
| 180     | 30    | 135     | 10    |
| 200     | 20    | 150     | 0     |
| 220     | 10    |         |       |
| 240     | 0     |         |       |

فعلى أساس هذه البيانات يمكن توضيح منحنى إمكانيات الإنتاج لكل من الدولتين كما فى الشكل رقم ( 2 . 1 ) .



يتضح من هذا الشكل ما يلي :

- ١ - أن منحنى إمكانيات الإنتاج في إنجلترا ( أ ب ) يبين أنها إذا خصصت كل مواردها لإنتاج الصوف فستنتج 100 وحدة ، أما إذا خصصت هذه الموارد لإنتاج سلعة التيل فستنتج 150 وحدة ، أما منحنى إمكانيات الإنتاج في ألمانيا ( ح د ) فيبين أنها إذا خصصت كل مواردها لإنتاج سلعة الصوف فإنها ستنتج 120 وحدة ، أما إذا خصصت هذه الموارد لإنتاج سلعة التيل فستنتج 240 وحدة .
- ٢ - المنطقة الواقعة على يمين المنحنى تتعدى إمكانيات موارد الدولة على أساس فنون الإنتاج السائدة ( فكلما تحسنت هذه الفنون وزادت إنتاجية الموارد ارتفع

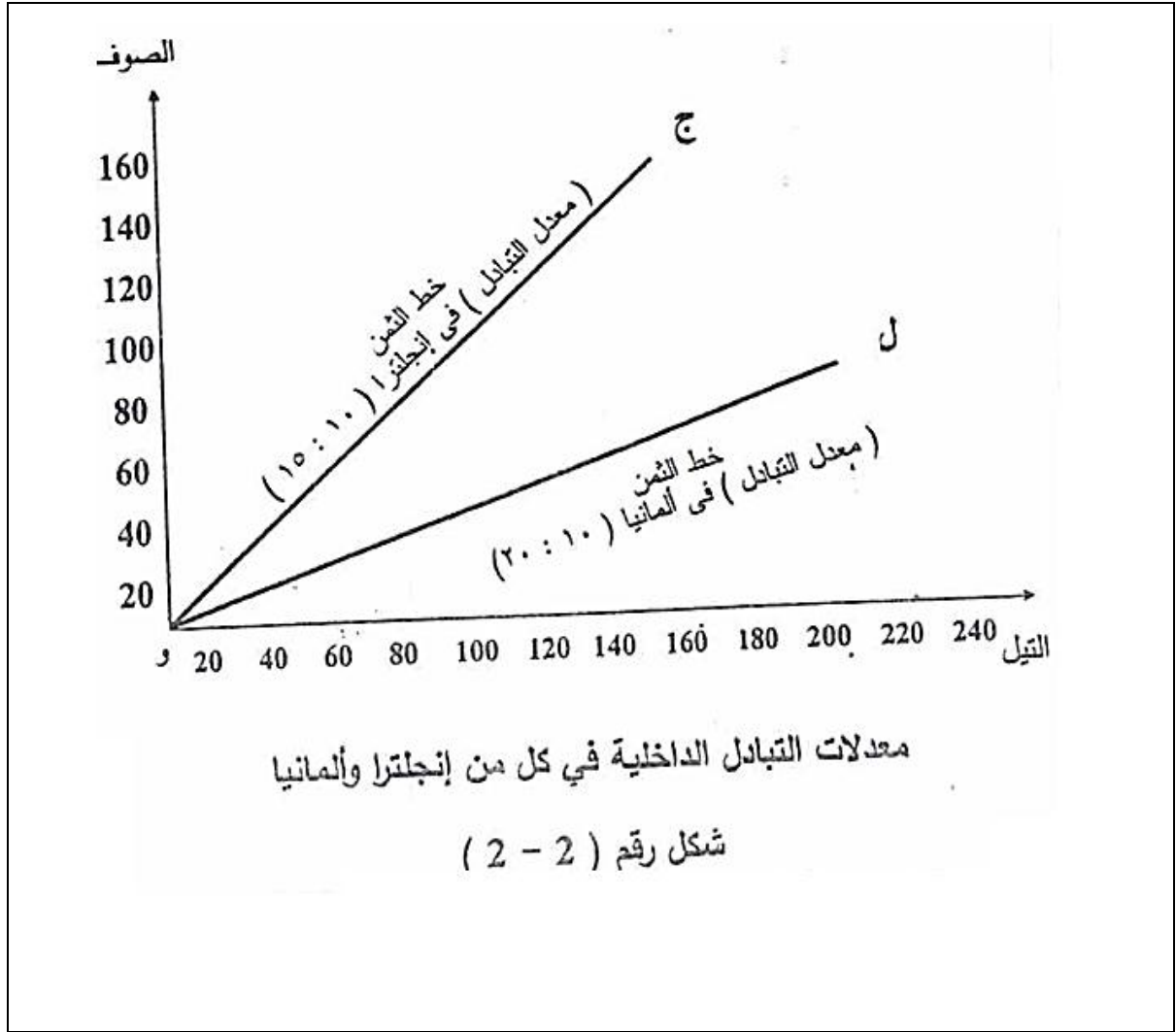
المنحنى إلى أعلى ، والعكس صحيح ) ، بينما المنطقة الواقعة على يساره لا تستخدم كافة الموارد المتاحة للدولة . وعلى ذلك فيعبر المنحنى عن كميات الإنتاج على أساس الاستخدام الكامل للموارد .

٣ - يكون منحنى إمكانيات الإنتاج سالب الميل ، فكل دولة تستطيع أن تخصص كل إمكانياتها لإنتاج سلعة واحدة أو اختيار أى نقطة على المنحنى يتم عندها إنتاج كميات مختلفة من السلعتين . وعلى ذلك فإن العلاقة بين الكميات المنتجة من كل من السلعتين لا بد وأن تكون عكسية بمعنى أن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا يتم إلا على حساب النقص فى السلعة الأخرى .

٤ - يكون منحنى إمكانيات الإنتاج فى صورة خط مستقيم سالب الميل ، ذلك لأنه فى ظل افتراض ثبات تكلفة الإنتاج يكون معدل استبدال سلعة بأخرى ثابت لا يتغير مهما تغير حجم المنتج من السلعتين . وعلى ذلك فإن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج هو عبارة عن معدل التبادل الداخلى فى الدولة . أى أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج فى إنجلترا يوضح لنا أن معدل التبادل بين الصوف والتيل داخل إنجلترا هو (10:15) . وكذا ، فإن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج فى ألمانيا يبين لنا أن معدل التبادل بين نفس السلعتين داخل ألمانيا هو ( 10:20 ) .

هـ - أن منحنى إمكانيات الإنتاج يعبر عن نسبة مبادلة السلعتين بعضهما ببعض ، أى يعبر عن ثمن كل سلعة مقوماً بوحدة من السلعة الأخرى . فإذا كان ممكناً مبادلة التيل بالصوف ، أو العكس ، على أساس نسبة ثابتة فلا يمكن أن يسود فى السوق ثمن يخالف هذه النسبة لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى السلعتين ، مع بقاء ثمن السلعة الأخرى ثابت ، فسيجد المنتجون أنه من مصلحتهم زيادة إنتاج السلعة التى ارتفع ثمنها وإنقاص إنتاج السلعة الأخرى ، وذلك حتى يعود الثمن مرة أخرى إلى التعادل مع نسبة مبادلة السلعتين . وعلى ذلك فيمكن القول أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج . فى ظل ثبات تكلفة الإنتاج . يكون مساوياً لميل خط الثمن .

ولعرض التحليل الحالى فإننا لا نهتم بالميل السالب لخط الثمن ، إذ أننا نود فقط معرفة ثمن إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى . ولذا ، فإننا سنرسم خط الثمن لكل من إنجلترا وألمانيا بنفس الميل ولكن بإشارة موجبة كما هو موضح بالشكل رقم ( 2 . 2 ) .



يتضح من هذا الشكل ، أنه إذا ما كان معدل التبادل الداخلي في إنجلترا ( 15 : 10 ) هو السائد بينها وبين ألمانيا عند قيام التجارة بينهما ، فإن إنجلترا لن يتحقق لها أى مكسب من التجارة ، وسيزيد مكسبها من التجارة كلما اتجه معدل التبادل السائد بينها وبين ألمانيا نحو معدل التبادل الداخلي السائد في ألمانيا ( 20 : 10 ) وستحقق كل المكسب من التجارة إذا استطاعت مبادلة إنتاجها من الصوف وفقاً لمعدل التبادل السائد داخل ألمانيا . والعكس صحيح تماماً بالنسبة لألمانيا ، فإذا استطاعت مبادلة إنتاجها من التيل وفقاً لمعدل التبادل السائد داخل

إنجلترا ، فسيحقق لها كل المكسب من التجارة ، فى حين أنها لن تكسب شيئاً إذا ما كان معدل التبادل السائد بينها وبين إنجلترا هو نفس معدل التبادل الداخلى فيها .

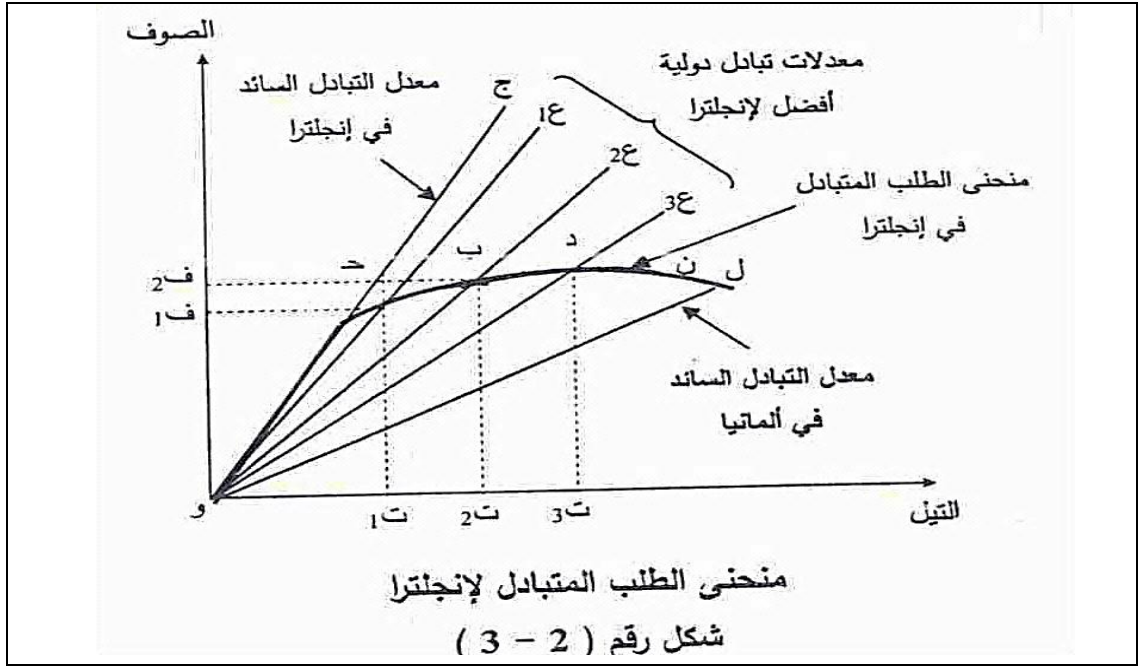
### ب - منحنى الطلب المتبادل :

سبق أن ذكرنا أن معدل التبادل الدولى سيقع بين معدلى التبادل الداخلىين فى كل من إنجلترا وألمانيا ، كما قلنا أن تحديد هذا المعدل بصفة نهائية إنما يعتمد ليس فقط على ظروف الطلب المتبادل فى كلتا الدولتين ولكن أيضاً على مرونة هذا الطلب . وفى الواقع فقد أمكن لكل من مارشال وإدجورث تصوير منحنى الطلب المتبادل ( أو كما أسمىاء منحنى عرض المبادلة offre curve ) لكل من الدولتين على النحو التالى :

### 1 - منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا :

وهو يوضح صادرات إنجلترا من الصوف وواراداتها من التيل عند كافة معدلات التبادل الدولية . وذلك كما هو موضح فى الشكل رقم ( 2 . 3 ) حيث يوضح الخط ( ج ) معدل التبادل الداخلى فى إنجلترا ، فى حين أن الخطوط ( ع<sub>1</sub> ، ع<sub>2</sub> ، ع<sub>3</sub> ) تمثل معدلات تبادل دولية محتملة أفضل بالنسبة لها . وبالتبع ، فإن أفضل معدل تبادل بالنسبة لها هو المعدل السائد داخل ألمانيا الذى يمثله ( ل ) .





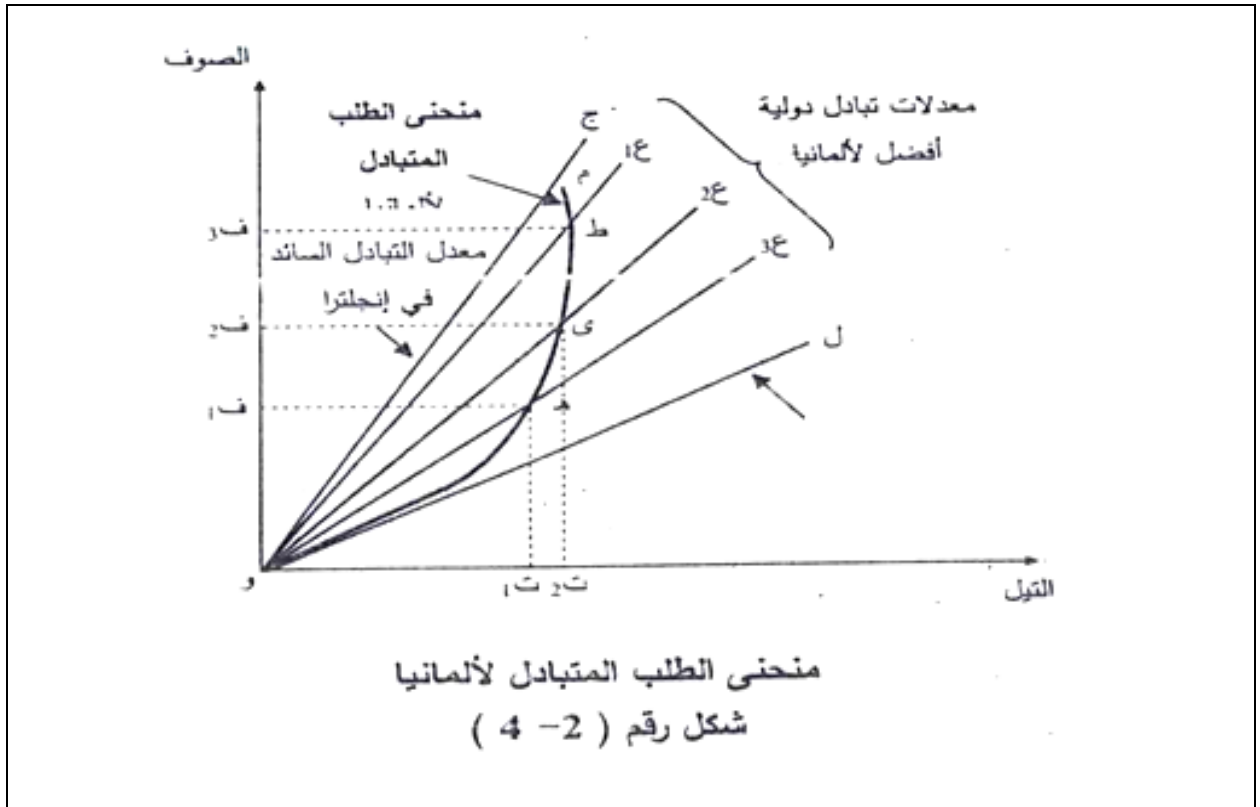
ولما كان منحنى الطلب المتبادل ( عرض المبادلة ) يبين الكمية التي ترغب الدولة أن تعرضها فعلاً من السلعة التي تخصص في إنتاجها مقابل السلعة التي تريد الحصول عليها عند معدلات التبادل المختلفة <sup>(١)</sup> ، فإن المنحنى الخاص بإنجلترا ( الذي يعبر عن كمية الصوف التي تعرضها بصفة نهائية مقابل كمية معينة من التيل الألماني عند معدلات التبادل المختلفة ) يبدأ من نقطة الأصل ( و ) عند بداية الخط ( ج ) ويظل منطبقاً عليه مسافة ما دلالة على أنه سياتي بالنسبة لإنجلترا أن تستورد كمية قليلة من التيل أو تنتجها محلياً إذا كان معدل التبادل الدولي هو السائد محلياً .

(١) الواقع أن منحنى الطلب المتبادل يختلف عن منحنى الطلب العادي المعروف في نظرية القيمة ، فعلى حين يربط منحنى الطلب العادي بين ثمن الوحدة والكمية المطلوبة من سلعة معينة ، فإن منحنى الطلب المتبادل يربط بين الثمن الكلي للوحدات ( مقومة بالسلعة الأخرى ) وبين الكميات الكلية المطلوبة .

ويبدأ منحنى الطلب المتبادل ( و ن ) بعد نقطة ما فى الابتعاد تدريجياً عن الخط ( ج ) متخذاً الوضع الموضح بالشكل ( 2- 3 ) . فإذا كان معدل التبادل الدولى هو ( ع<sub>1</sub> ) مثلاً فإن إنجلترا تعرض ( و ف<sub>1</sub> ) من الصوف مقابل ( و ت<sub>1</sub> ) من التيل . وعند معدل التبادل الدولى ( ع<sub>2</sub> ) تعرض إنجلترا ( و ف<sub>2</sub> ) من الصوف مقابل ( و ت<sub>2</sub> ) من التيل . وتجدر ملاحظة أن الكميات التى تعرضها إنجلترا من الصوف تقل نسبياً مع زيادة وارداتها من التيل ، والسبب فى ذلك إنما يرجع إلى زيادة الواردات من التيل تؤدي إلى نقص منفعتها ( انخفاض أهميته النسبية ) وزيادة الصادرات من الصوف تؤدي إلى زيادة منفعتها ( زيادة أهميته النسبية ) . وسيستمر الحال كذلك إلى أن تصل إنجلترا إلى مرحلة لا تعرض فيها أية كميات إضافية من الصوف مقابل الكميات الإضافية التى يمكنها الحصول عليها من التيل . وتظهر هذه المرحلة بين النقطتين ( ب ) ، ( د ) كما هو مبين بالشكل ، حيث لا تعرض إنجلترا أية كميات من الصوف مقابل الكميات الإضافية ( ت<sub>2</sub> ت<sub>3</sub> ) الممكن أن تحصل عليها من التيل .

## 2 - منحنى الطلب المتبادل لألمانيا :

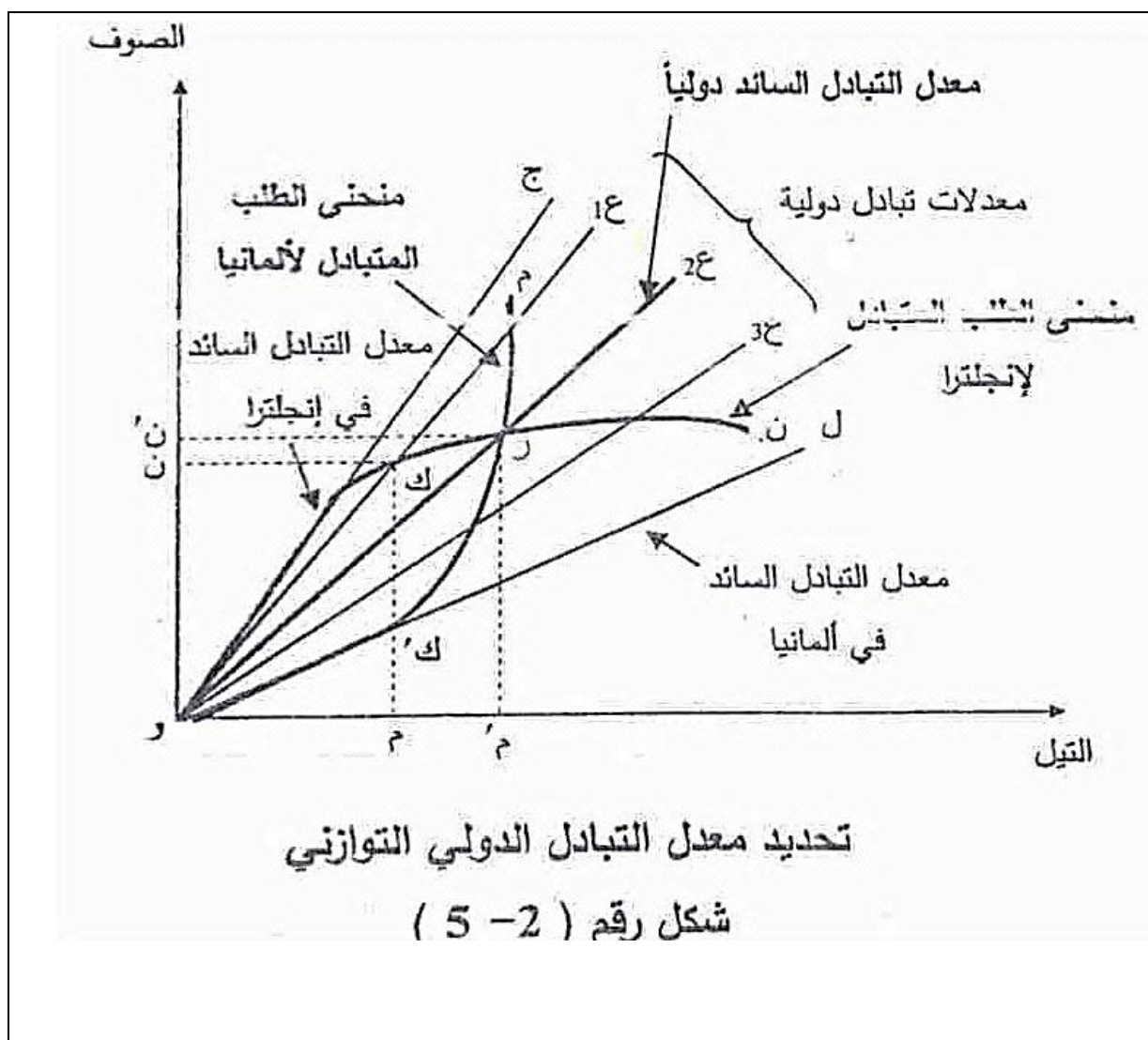
وهو يوضح صادرات ألمانيا من التيل ووارداتها من الصوف عند كافة معدلات التبادل الدولية . وبذات الطريقة يمكن الحصول على منحنى الطلب المتبادل لألمانيا ، كما هو فى الشكل رقم ( 2 . 4 ) .



يتضح من هذا الشكل، أن ألمانيا تطلب ( و ف1 ) من الصوف مقابل ( و ت1 ) من التيل عند معدل التبادل ( 3ع ) . أما عند معدل التبادل ( 2ع ) ، فإنها تطلب ( و ف2 ) من الصوف مقابل ( و ت2 ) من التيل . وعندما يكون معدل التبادل ( 1ع ) ، فإنها تكون غير مستعدة لعرض أى كمية من التيل تزيد عن ( و ت2 ) مقابل الكميات الإضافية الممكن أن تحصل عليها من الصوف ( ف2 ف3 ) وذلك يعنى أن عرض التيل الألمانى يكون مساوياً للصفر بين النقطتين ( ى ) ، ( ط ) .

حـ - معدل التبادل الدولى التوازنى :

بعد أن حصلنا على منحنى الطلب المتبادل لكل من إنجلترا وألمانيا نقوم بتجميعها في شكل واحد . ويتحدد معدل التبادل الدولي التوازني عند نقطة تقاطع هذين المنحنيين كما هو مبين بالشكل رقم ( 2 - 5 ) .



يتضح من هذا الشكل ما يلي :

- ١- عند النقطة ( ر ) وهي نقطة تقاطع المنحنيين ( و ن ) ، ( و م ) تتعادل كمية الصادرات مع كمية الواردات ، بمعنى أن كمية الصوف التي ترغب إنجلترا في تصديرها ( و ن / ) مقابل استيراد كمية محددة من التيل

الألماني ( و م / ) تتساوى مع كمية الصوف التي ترغب ألمانيا في استيرادها مقابل ذات الكمية من التيل أي أن :

صادرات إنجلترا من الصوف = واردات ألمانيا من الصوف = ( و ن / ) واردات إنجلترا من التيل = صادرات ألمانيا من التيل = ( و م / ) .

٢- أى نقطة أخرى خلاف النقطة ( ر ) لا تكون نقطة توازن فى السوق

الدولى بمعنى آخر ، فأى معدل للتبادل خلاف ( ع ٢ ) فى هذا الشكل لا يكون معدل توازنى . ولتوضيح ذلك نفترض وجود نقطة أخرى غير نقطة التوازن مثل النقطة ( ك ) على منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا . عند هذه النقطة ترغب إنجلترا فى مبادلة كمية محددة من الصوف ( ك ف )

بقدر معين من التيل ( و م / ) ، فى حين ترغب ألمانيا فى مبادلة هذا القدر المعين من التيل ( و م / ) ، بكمية من الصوف أقل بكثير مما تعرضه إنجلترا ( ك ف ) ، ومن ثم ، فإن معدل التبادل عند نقطة ( ك ) لا يكون معدل تبادل توازنى . وبالمثل ، فعند ثمن أقل من الثمن الذى يمثله ميل الخط ( و ر ) أو معدل التبادل الدولى ( ع ٢ ) نجد أن ألمانيا تحصل على قدر أكبر من الصوف الإنجليزى مقابل محددة من التيل . وهكذا ، فلن يتحقق التعادل بين الكميات المطلوبة والمعروضة . أى بين الصادرات

والواردات إلا عند النقطة ( ر ) طبقاً لظروف الطلب والعرض فى كل من الدولتين .

٣- النقطة التى عندها يتحدد معدل التبادل الدولى التوازنى سوف تتغير بتغير أشكال منحنيات الطلب المتبادل. فإذا تقاطع منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا ( و ج ) مع منحنى الطلب المتبادل لألمانيا ( و ن ) عند نقطة على الخط ( ع٣ ) ( إحدى معدلات التبادل الدولية المحتملة ) ولتكن ك ( مثلاً ، عندئذ تحقق ألمانيا المكسب الأكبر من التجارة الدولية . أما إذا تقاطع المنحنيان عند نقطة تقع على الخط ( ع٣ )، فإن إنجلترا هى التى ستحقق المكسب الأكبر من التجارة الدولية .

**نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن التحليلات السابقة الخاصة بنظرية التكاليف النسبية ونظرية القيم الدولية تعتمد فى تفسيرها لأسباب التجارة الدولية على نظرية العمل فى تحديد القيمة <sup>(١)</sup> . وفى الحقيقة فإن الواقع العملى يشير بعكس ما تقول به كلا النظريتين . فالعمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج ، حيث يوجد العديد من عوامل الإنتاج فى كل دولة ، فإلى جانب العمل يوجد رأس المال والأرض . كما أن العمل ليس متجانساً ، حيث توجد مستويات مختلفة ( ماهر . متوسط . غير ماهر ) . أضف إلى**

---

(١) لم يأخذ تحليل مارشال . إدجورث بهذه النظرية على نحو ما سلف وأوضحنا .

ذلك ، أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل فنياً قياس كل عوامل الإنتاج كمياً بوحدة العمل .ناهيك عن أن هناك عوامل إنتاج لها استخدامات غير محددة مثل العمل غير الماهر الذى يمكن استخدامه فى أعمال مختلفة .

ولذا ، يقترح جوتفريد هابرلر ( Haberler ) إحلال نظرية تكلفة الفرصة البديلة ( Opportunity Cost ) محل نظرية العمل فى تحديد القيمة عند تفسير أساس التجارة الدولية ،

### ثالثاً: نظرية تكلفة الفرصة البديلة <sup>(١)</sup>

حاول هابرلر ( Haberler ) إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخلياً عن نظرية العمل فى تحديد القيمة ومستخدماً فكرة تكلفة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة . وفى رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التى بذلت فى إنتاجها . لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التى كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة فى إنتاج هذه السلعة دون غيرها .

---

(١) يمكن الرجوع بصفة أساسية إلى :

- Sivstore Schievo. Campo, International Economics, Winthrop Publushers, Inc., 1973, pp, 37. - 42.
- James C. Ingrem, International Economic problems, John Wley and sons, 1978. PP. 16. 23 .

ومستمرًا في افتراض وجود دولتين يتبادلان سلعتين ولدى كل منهما كمية معينة من عوامل الإنتاج ومستبعداً حركات رأس المال وتكاليف النقل حاول هابرلر أن يجيب على الأسئلة الكلاسيكية التالية :

- في ظل أى ظروف يكون التبادل الدولي ممكناً بين دولتين تنتجان سلعتين ؟
- ما هي شروط التبادل بينهما ؟
- ما هي الميزة التي ستحصل عليها كل دولة من التجارة الدولية ؟

ومن خلال استخدام ما يعرف باسم منحنى الإمكانيات أو منحنى التحويل (Transformation curve) أجاب هابرلر على هذه الأسئلة في ظل افتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، أى ثبات تكلفة الإنتاج في الدولتين كما افترض الكلاسيك ، وفي ظل افتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة ( وهو الافتراض الأقرب إلى الواقع ) . وفيما يلي سنبين الوضع الذي تكون عليه التجارة الدولية في ظل هذين الافتراضيين .

أولاً – التجارة الدولية في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة :

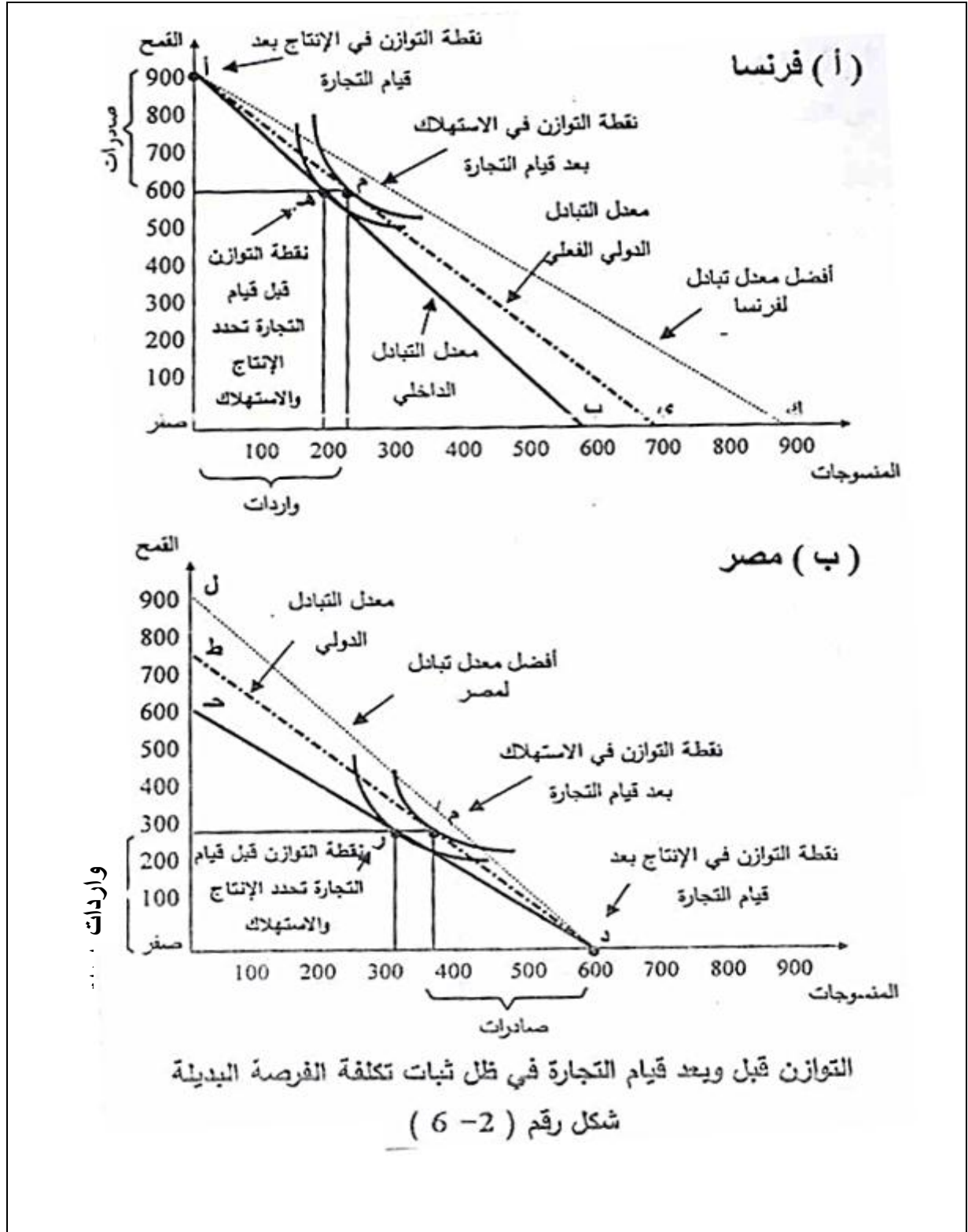
قد يكون من الملائم لسهولة العرض أن نبين أولاً وضع التوازن قبل بدء التجارة بين الدولتين ، ثم نلّ ذلك بوضع التوازن بعد بدء التجارة بينهما .



## أ - التوازن قبل قيام التجارة :

نفترض أننا بصدد دولتين هما : فرنسا ومصر تنتج كل منهما ، قبل الدخول فى التجارة الدولية ، سلعتين هما : القمح والمنسوجات . فإذا خصصت فرنسا كافة الموارد المتاحة لديها تستطيع أن تنتج إما 600 وحدة من المنسوجات أو 900 وحدة من القمح . وبالمثل ، تستطيع مصر باستخدام كل مواردها أن تنتج إما 600 وحدة من المنسوجات أو 600 وحدة من القمح .

ويمكن توضيح هذه العلاقة برسم منحنى إمكانيات الإنتاج لكل من الدولتين كما هو مبين بالشكل ( 2 . 6 . أ ) ، ( 2 . 6 . ب ) . حيث يبين الخط ( أ ) فى الشكل ( 2 . 6 . أ ) منحنى إمكانيات الإنتاج فى فرنسا والخط ( 2 . 6 . ب ) فى الشكل ( 2 . 6 . ب ) منحنى إمكانيات الإنتاج فى مصر . وبالطبع ، تستطيع كل دولة أن تخصص كل إمكانياتها لإنتاج سلعة واحدة أو تختار نقطة على منحنى إمكانيات إنتاجها يجمع بين إنتاج كميات مختلفة من السلعتين .



ويجدر ملاحظة أنه نظراً لافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، فإن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين يتطلب التخلي عن نسبة ثابتة من السلعة الأخرى . وهذا يعني أن منحنى إمكانيات الإنتاج لكل دولة يتخذ شكل الخط المستقيم . كما أنه . أى الخط .

سالب الميل دلالة على أن زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين لا يتم إلا على حساب نقص الإنتاج من السلعة الأخرى .

ولما كانت أسعار السلع المنتجة في حالة عدم وجود تجارة بين الدولتين تتحدد طبقاً لنسب تبادل السلع في السوق الداخلي لكل دولة ، فإن الأثمان النسبية للمنسوجات والقمح تختلف في فرنسا عنها في مصر نظراً لاختلاف ميل منحنى إمكانيات الإنتاج في كل من الدولتين : وعلى ذلك يتضح لنا من الشكلين ( 2 . 6 . أ ) ، ( 2 . 6 . ب ) ما يلي :

في فرنسا :

$$1.5 = \frac{900}{600} = \text{تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من المنسوجات}$$

أي أنه يلزم التضحية بمقدار 1.5 وحدة من القمح لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات .

$$\frac{2}{3} = \frac{600}{900} = \text{تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة من القمح}$$

أي أنه يلزم التضحية بمقدار  $\frac{2}{3}$  وحدة من المنسوجات لإنتاج وحدة إضافية من القمح

وحيث أن منحى إمكانيات الإنتاج يبين لنا . كما ذكرنا . معدل تبادل كل سلعة بالأخرى ، فإن :

. معدل تبادل القمح بالمنسوجات = 1.5

أى أن 1.5 وحدة من القمح يمكن مبادلتها فى السوق مقابل وحدة واحدة من المنسوجات .

. معدل تبادل المنسوجات بالقمح =  $\frac{2}{3}$

أى أن  $\frac{2}{3}$  وحدة من المنسوجات يمكن مبادلتها فى السوق مقابل وحدة واحدة من القمح

فى مصر :

– تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المنسوجات = تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج

القمح = 1

. معدل تبادل القمح بالمنسوجات = معدل تبادل المنسوجات بالقمح = 1

ولما كنا نفترض عدم وجود تجارة بين الدولتين ، فإن الكمية المنتجة من السلعتين فى كل دولة تتحدد وفقاً لحالة الطلب داخلها وسيتم استهلاكها بكاملها فى الداخل ، وإذا افترضنا أن لكل من المجتمعين الفرنسى والمصرى

تفضيلات معينة تنعكس في مجموعة من منحنيات السواء <sup>(١)</sup> . عندئذ تتحدد نقطة الإنتاج التوازنية عند تماس منحنى إمكانيات الإنتاج مع أعلى منحنى سواء ممكن كما هو مبين في الشكلين ( 2 . 6 . أ ) ، ( 2 . 6 . ب ) . وعلى ذلك ، فإن الكميات التي تمثلها النقطة ( هـ ) على منحنى إمكانيات الإنتاج في فرنسا هي الكميات المنتجة والمستهلكة فيها من السلعتين وكذا ، الكميات التي تمثلها النقطة ( ر ) على منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر هي الكميات المنتجة والمستهلكة فيها من السلعتين . وبمعنى آخر . فإن فرنسا ستنتج وتستهلك 600 وحدة من القمح ، 200 وحدة من المنسوجات . أما مصر فستنتج وتستهلك 300 وحدة من كل من السلعتين . وعليه فستكون النقطة ( هـ ) هي النقطة التي يتحدد عندها وضع التوازن الداخلي في فرنسا ، والنقطة ( د ) هي النقطة التي يتحدد عندها وضع التوازن الداخلي في مصر . وعند نقطة التوازن ستجد أن المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين - أى ميل منحنى السواء . - يتساوى مع معدل التحويل الحدى بينهما - أى ميل منحنى إمكانيات الإنتاج . وكذلك يتساوى مع معدل التبادل الداخلي . أى الأسعار النسبية .

---

(١) تسمى هذه المنحنيات سواء الاستهلاك الجماعية أو الاختصار منحنيات الاستهلاك الجماعية إذ يفترض أنها تعبر عن أذواق المجتمع ونشير إليها فيما بعد .

## ب - التوازن بعد قيام التجارة :

واضح مما سبق أن فرنسا تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج القمح إذا ما قورنت بمصر . (  $1 > \frac{2}{3}$  ) ، كما أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات إذا ما قورنت بفرنسا (  $1.5 > 1$  ) وعليه ، فإنه يترتب على التبادل التجارى بينهما تخصص فرنسا فى إنتاج القمح وتخصص مصر فى إنتاج المنسوجات . ونتيجة لذلك ، تصبح نقطة الإنتاج بالنسبة لفرنسا هى النقطة ( أ ) بدلاً من النقطة ( هـ ) كما هو مبين بالشكل ( 2 . 6 . أ ) أى أنها تنتج 900 وحدة من القمح ولا تنتج شيئاً من المنسوجات ، كما تصبح نقطة الإنتاج بالنسبة لمصر هى النقطة ( د ) بدلاً من النقطة ( ر ) كما هو مبين بالشكل ( 2 . 6 . ب ) أى أنها تنتج 600 وحدة من المنسوجات ولا تنتج شيئاً من القمح .

ولكى يكون للتجارة الخارجية فائدة بالنسبة لفرنسا . فيجب أن يكون معدل تبادل المنسوجات بالقمح أكبر من  $\frac{2}{3}$  أى أكبر من معدل التبادل الداخلى الذى كان سائداً فيها قبل قيام التجارة . وستحصل على كل الربح من التجارة الدولية إذا كان معدل التبادل السائد بينها وبين مصر هو معدل التبادل الذى كان سائداً فى مصر قبل قيام

التجارة . أى 1 : 1 . والذى يعبر عنه ميل الخط ( أ ك ) الموضح بالرسم الخاص بفرنسا فى الشكل ( 2 . 6 . أ ) .

أما بالنسبة لمصر ، فلكى تكون التجارة الخارجية مربحة فيجب أن يكون معدل تبادل المنسوجات بالقمح أكبر من الواحد الصحيح . أى أكبر من المعدل الذى كان سائداً فيها قبل قيام التجارة . وبالطبع فإنها تحصل على كل الريح من التجارة بينها وبين فرنسا إذا كان معدل التبادل بينهما هو ذلك الذى كان سائداً فى فرنسا قبل قيام التجارة . أى 1 : 1.5 - والذى يوضحه ميل الخط ( ل د ) فى الرسم الخاص بمصر كما هو موضح بالشكل ( 2 ) .

6 . ب ) .

وإذا افترضنا أن معدل التبادل الفعلى قد تحدد نتيجة لقوى العرض والطلب الخاصة بكل من الدولتين عند 1.25 وحدة من القمح مقابل وحدة واحدة من المنسوجات ( أو 0.8 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من القمح ) . هذا المعدل يمثل ميل الخط ( أ ي ) فى الشكل ( 2 . 6 . أ ) بالنسبة لفرنسا ، كما يمثل ميل الخط ( د ط ) فى الشكل ( 2 . 6 . ب ) بالنسبة لمصر .

وكما هو واضح ، تستطيع فرنسا . عند هذا المعدل . تصدير الكمية الإضافية التى أصبحت تنتجها من القمح بعد أن تخصصت تماماً فى إنتاجه ، وهى

300 وحدة وتستورد مقابلها 240 وحدة من المنسوجات ( حيث معدل تبادل المنسوجات بالنسبة للقمح = 0.8 ) . وتمثل النقطة ( م ) على الخط ( أ ي ) نقطة التجارة الخارجية بالنسبة لها . أما بالنسبة لمصر ، فإنها ستحصل على 300 وحدة من القمح مقابل تصديرها 240 وحدة من المنسوجات ( حيث معدل تبادل القمح بالنسبة للمنسوجات = 1.25 ) وتمثل النقطة ( م ' ) على الخط ( ط د ) نقطة التجارة الخارجية بالنسبة لها .

**خلاصة ما تقدم ،** أنه بعد قيام التجارة بين الدولتين نجد أن فرنسا قد حصلت على نفس كمية القمح التي كانت تنتجها قبل قيام التجارة وقدرها 600 وحدة ، ولكنها في ذات الوقت حصلت على كمية أكبر من المنسوجات ، إذ أنها تستورد 240 وحدة في حين أنها كانت تنتج 200 وحدة فقط وهذا يعنى أن فائدتها من التجارة الدولية تتمثل في زيادة استهلاكها من المنسوجات بمقدار 40 وحدة . وواضح أن التوازن الاستهلاكى للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية قد تحدد عند منحنى سواء أعلى من ذلك الذى تحدد عنده التوازن قبل قيامها ، ونقطة التوازن الجديدة فى الاستهلاك هى ( م ) .

أما بالنسبة لمصر ، فنجد أنها قد حصلت على نفس كمية القمح التي كانت تنتجها قبل قيام التجارة وقدرها 300 وحدة ، وذلك عن طريق تصديرها 240 وحدة من



المنسوجات . مما يدل على أن فائدها من التجارة قد تمثلت فى زيادة استهلاكها الداخلى من المنسوجات بمقدار 60 وحدة . وقد تحددت نقطة التوازن الاستهلاكى للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية عند النقطة ( م' ) ، وهى تقع على منحنى سواء أعلى من ذلك الذى تحدد عنده التوازن قبل قيام التجارة .

وبطبيعة الحال فيجب ملاحظة أن واردات فرنسا من المنسوجات هى صادرات مصر منها ، كما أن واردات مصر من سلعة القمح هى صادرات فرنسا منها .

على أنه مهما يكن هنالك من أمر فإن افتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة هو افتراض بعيد عن الواقع ، حيث يعنى أن الموارد المتاحة للدولة قادرة على إنتاج أى من السلعتين محل الدراسة بنفس الكفاءة . والأقرب إلى الواقع هو أن بعض الموارد قد يمكن استخدامها بكفاءة عالية فى إنتاج نوع معين من المنتجات فى حين أن البعض الآخر لا يمكن استخدامه لإنتاج مثل هذا النوع . فليس من المعقول أن يقوم عمال الزراعة بالعمل فى صناعة الحديد والصلب مثلاً دون زيادة التكاليف بدرجة كبيرة ، كما أنه ليس ضرورياً أن يقوم عمال الصناعة بالعمل فى مجال الزراعة . ومعنى ذلك أن افتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة هو الافتراض الأكثر واقعية وعليه فإننا سنبين فى البند التالى الوضع الذى تكون عليه التجارة الدولية فى ظل هذا الافتراض .

ثانياً - التجارة الدولية فى ظل تزايد  
تكلفة الفرصة البديلة :

#### أ - التوازن قبل قيام التجارة :

سنقتصر هنا على إظهار الوضع بالنسبة لإحدى الدولتين فقط ( ولتكن مصر ) . وما يقال عن مصر . من الناحية التحليلية . يمكن بطبيعة الحال أن يقال عن فرنسا . ولنفترض . كما فى المثال السابق . أن مصر تنتج المنسوجات والقمح ولكن تكلفة الفرصة البديلة لديها متزايدة ، بمعنى أن إنتاج وحدة إضافية من القمح يتطلب التضحية بكميات متزايدة من المنسوجات ، وكان ( أ ب ) هو منحنى إمكانيات الإنتاج فيها ، كما أن المنحنيات 1 ، 2 ، 3 هي منحنيات سواء الاستهلاك الجماعية <sup>(1)</sup> )

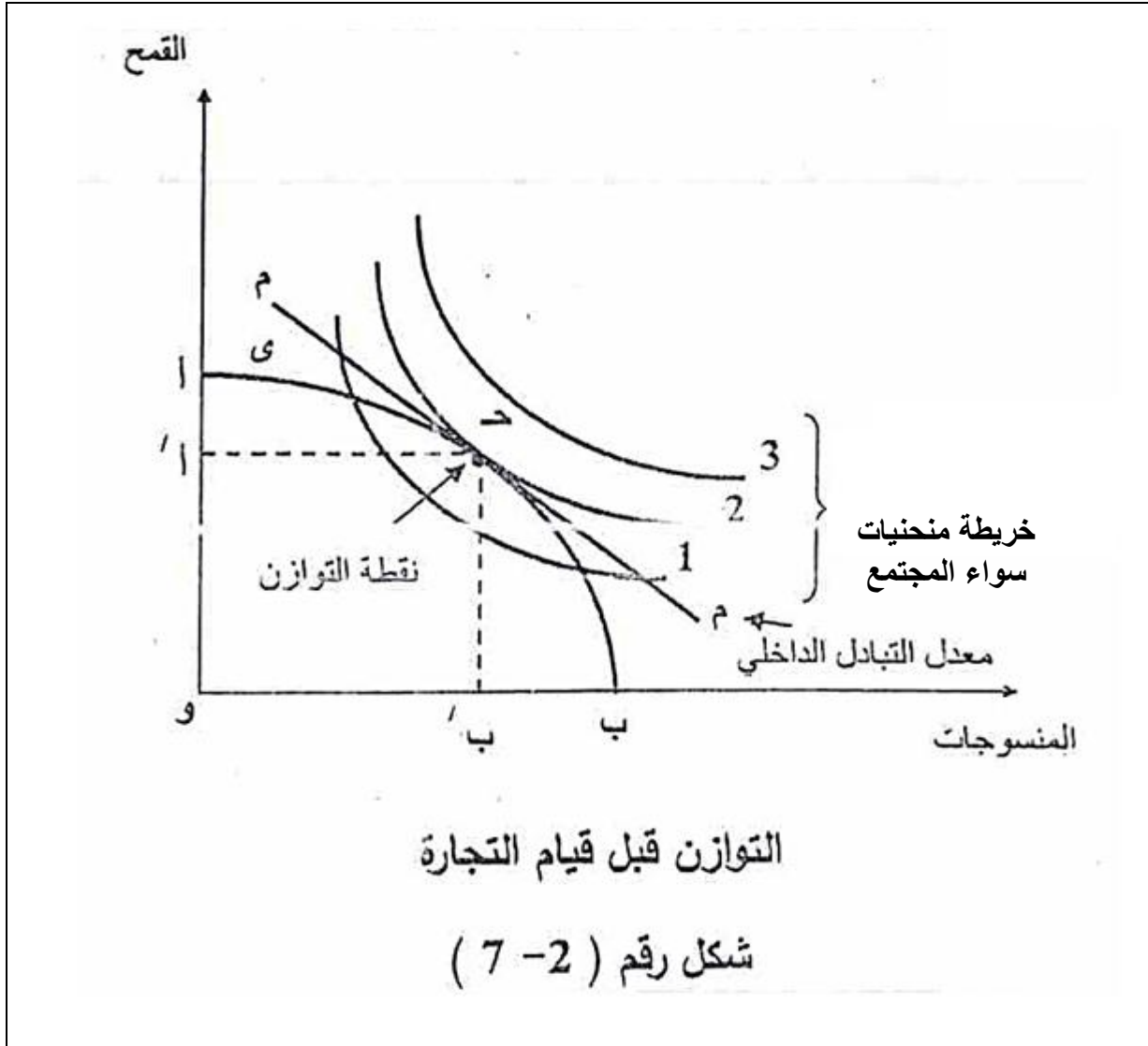
( *Courbes , d, indifference collectives de consommation* ) بالنسبة

للسلعتين وذلك كما هو مبين بالشكل ( 7 . 2 ) .

---

(1) هذه المنحنيات هي منحنيات السواء العادية ولكنها فى مجال التجارة الدولية تكون منحنيات جماعية لا فردية بمعنى أنها تعبر عن أذواق الجماعة كلها . وهى بالطبع صورة مجردة تقوم على اعتبار الجماعة كما لو كانت فرداً واحداً . أو كما لو بها جهازاً مركزياً يستطيع التعبير عن إرادة موحدة تحدد ما يعتبر أذواق الجماعة كلها . أو كما لو أن الجماعة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد المتماثلين تماماً فى الأذواق والميول . وأياً كانت التحفظات على هذه التصورات فإن لهذه المنحنيات الجماعية من المزايا فى التحليل ما يجعل منها منهجاً مستقراً .

. يمكن الرجوع فى ذلك إلى : د. زكريا نصر . العلاقات الاقتصادية الدولية . 1966 . ص 162 .



يتضح من هذا الشكل ما يلي :

- أن منحنى إمكانيات الإنتاج يكون مقعراً تجاه نقطة الأصل . وهذا يعنى أنه بالتحرك على المنحنى ( أ ب ) من أعلى إلى أسفل ، فإن تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات بالنسبة إلى القمح تتزايد . بمعنى أنه يجب التضحية بقدر أكبر من القمح فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من المنسوجات والسبب هو أن الموارد الاقتصادية التى ستحول من إنتاج القمح إلى إنتاج المنسوجات

ستكون إنتاجيتها منخفضة . أما إذا تحركنا على المنحنى من أسفل إلى أعلى فإن تكلفة الفرصة البديلة للقمح بالنسبة للمنسوجات تتزايد ، وذلك يعنى أنه لابد من استبدال كمية متزايدة من المنسوجات مقابل الحصول على وحدة إضافية من القمح ( أو استبدال وحدة من المنسوجات بكمية متناقصة من القمح ) .

- أن ميل المنحنى ( أ ب ) لا يعبر عن النسبة بين سعرى السلعتين كما كان الحال فى ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة وذلك لاختلاف ميله من نقطة لأخرى ولكن هذه النسبة تتحدد بمعرفة ظروف الطلب داخل الدولة بمعنى آخر ، فإن هذه النسبة يمكن تمثيلها بميل خط مستقيم مثل ( م م ) يسمى خط الثمن . وميل هذا الخط يحدد النسبة التى على أساسها يمكن مبادلة المنسوجات بالقمح داخلياً، أى معدل التبادل الداخلى وهو يختلف من نقطة لأخرى .

- إن وضع التوازن يتحدد عند نقطة ( ح ) حيث يمس منحنى إمكانية الإنتاج منحنى سواء الاستهلاك الجماعى رقم ( 2 ) . وبمعنى آخر ، حيث يكون ميل منحنى إمكانيات الإنتاج مساوياً لميل خط الثمن ، وعند هذه النقطة نجد أن :

• الكميات المنتجة فعلاً من السلعتين ( أ' حـ ) من المنسوجات ، ( ب' حـ )

من القمح هي الكميات المطلوبة فعلاً ، لأن نقطة التوازن ( حـ ) تقع في

ذات الوقت على كل من منحنى إمكانيات الإنتاج الذى يمثل ظروف العرض

ومنحنى الاستهلاك الجماعى الذى يمثل ظروف الطلب

• منحنى الاستهلاك الجماعى الذى يتحقق عنده التوازن هو الذى يمس منحنى

إمكانيات المجتمع ، لأنه يسمح للمجتمع بالحصول على أقصى ما يمكن من

الإشباع باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة لديه .

• لن يكون هناك إلا منحنى استهلاك جماعى واحد يمس منحنى

إمكانيات المجتمع ، لأن هذه المنحنيات لا يمكن أن تتقاطع .

- أن المماس المشترك للمنحنين عند نقطة ( حـ ) أى الخط ( م م ) يحدد لنا

نسبة التبادل الداخلى عند هذه النقطة . وفى الواقع ، فإن المعدل الحدى للإحلال

، وكذا تكلفة الفرصة البديلة يتساويان مع ميل الخط ( م م ) عند نقطة ( حـ ) .

أيضاً ، فإن نسبة التبادل الداخلى تكون مساوية لميل هذا الخط الذى يسمى خط

التبادل فى حالة العزلة .

- لن يكون هناك نقطة توازن خلاف نقطة ( حـ ) ، لأنه إذا تم الإنتاج عند

نقطة أخرى ولتكن ( ي ) مثلاً فمعنى ذلك أن الكمية المنتجة من القمح

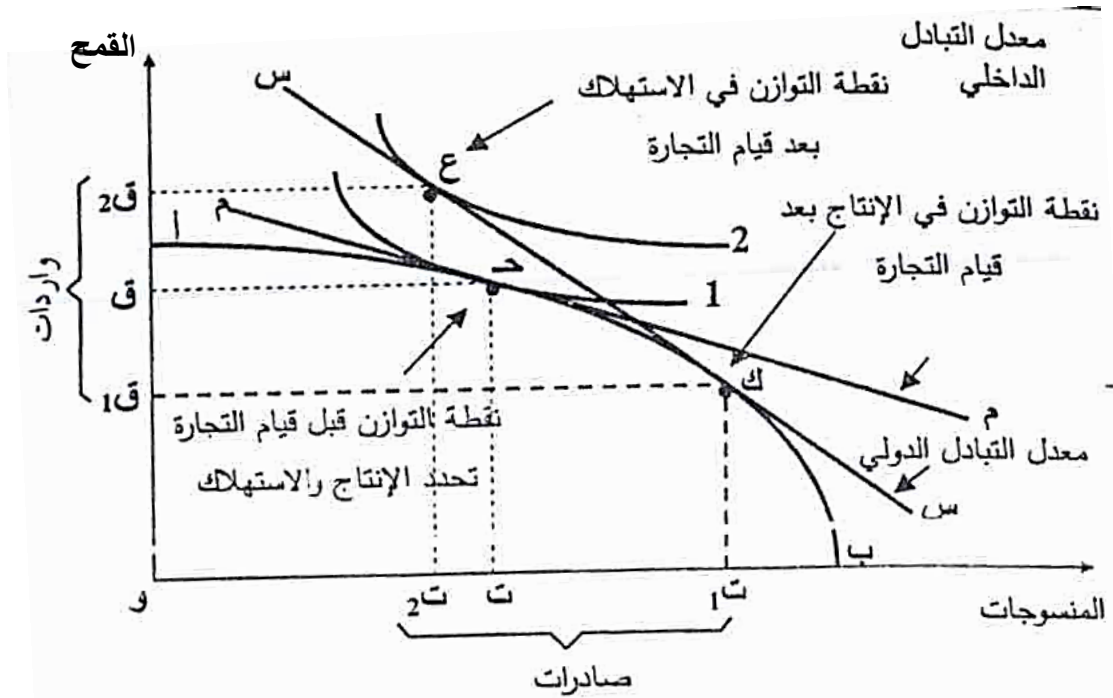
ستكون كبيرة فى حين أن الكمية المنتجة من المنسوجات ستكون قليلة، وحتى يتم التوازن فى هذه الحالة فلا بد من أن يرتفع سعر القمح فوق المستوى الذى يحدده خط الثمن ( م م ) ، وحيث أننا افترضنا أن ظروف الطلب الداخلى قد حددت السعر بالمستوى ( م م ) ، فإن إنتاج كمية أكبر من القمح سوف يؤدى إلى انخفاض سعره ، كما أن إنتاج كمية أقل من المنسوجات سوف يؤدى إلى ارتفاع سعرها . وعليه ، فإن الموارد المتاحة فى المجتمع ستتحول من إنتاج القمح إلى إنتاج المنسوجات ، والنتيجة هى زيادة الكميات المنتجة من المنسوجات ونقص الكميات المنتجة من القمح . وتستمر هذه التغيرات إلى أن تتناسب الكميات المنتجة من السلعتين مع سعريهما ولن يتحقق ذلك إلا عند نقطة ( د ) .

#### ب - التوازن بعد قيام التجارة :

عند قيام التجارة بين مصر وفرنسا ، وكلاهما ينتج القمح والمنسوجات ، فإنه يلزم ويكفى أن تكون نسبة التبادل الداخلى لكل منها مختلفة . ومعنى عدم تساوى نسبتي التبادل فى حالة العزلة هو أن الأسعار النسبية للقمح فى مصر أكثر ارتفاعاً منها فى فرنسا كما أن الأسعار النسبية للمنسوجات فى فرنسا أكثر ارتفاعاً منها فى مصر . بمعنى آخر، فإن عدم تساوى نسبتي التبادل فى حالة

العزلة يعنى أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات وفرنسا تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج القمح، كما يعنى أيضاً عدم تساوى تكلفة الفرصة البديلة .

وبالنظر إلى الشكل رقم ( 2 - 8 - أ )، نجد أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات حيث ميل خط الثمن ( م م ) يدل على انخفاض ثمن المنسوجات بالنسبة إلى القمح. أما الشكل رقم ( 2 - 8 - ب ) فيوضح أن فرنسا تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج القمح حيث ميل خط الثمن ( ف ف ) يدل على انخفاض ثمن القمح بالنسبة للمنسوجات .



التوازن قبل قيام التجارة وبعدها في مصر  
شكل رقم ( 2 - 8 - أ )

وفى حالة العزلة . أى انعدام التجارة بين الدولتين . فإن نسبة التبادل الداخلى فى مصر تتحدد بميل الخط ( م م ) وعند نقطة التوازن ( ح ) ستننتج وتستهلك ( و ت ) من المنسوجات، ( و ق ) من القمح . أما فى فرنسا ، فإن نسبة التبادل الداخلى تتحدد بميل الخط ( ف ف ) ، وعند نقطة التوازن ( ل ) ستننتج وتستهلك ( و ج ) من المنسوجات ، ( و ح ) من القمح . وحيث أن ميل ( م م ) يختلف عن ميل ( ف ف ) ، فإن التبادل بين الدولتين يكون ممكناً .

### وعند قيام التبادل بين الدولتين يحدث الآتى :

١- فى مصر، سيرتفع سعر المنسوجات بالنسبة للقمح، ذلك لأنه طالما أنها تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات، أى تنتجها بتكلفة نسبية منخفضة عن فرنسا، فإن قيام التجارة سيؤدى إلى زيادة الطلب على المنسوجات، وبالتالي، يرتفع سعرها. وعندئذ، فإن نسبة التبادل الداخلى فى مصر تتغير لتصبح نسبة التبادل الدولى . ويعبر عن ذلك ميل الخط ( س س ) فى الشكل ( 2 . 8 . أ ) . وهو أكبر من ميل الخط ( م م ) . الذى يمس منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقطة ( ك ) ويمس منحنى السواء رقم 2 عند النقطة ( ع ) ( لاحظ أن خط الثمن ( م م ) يمس منحنى السواء رقم 1 عند نقطة ( ح ) قبل قيام التجارة ) .



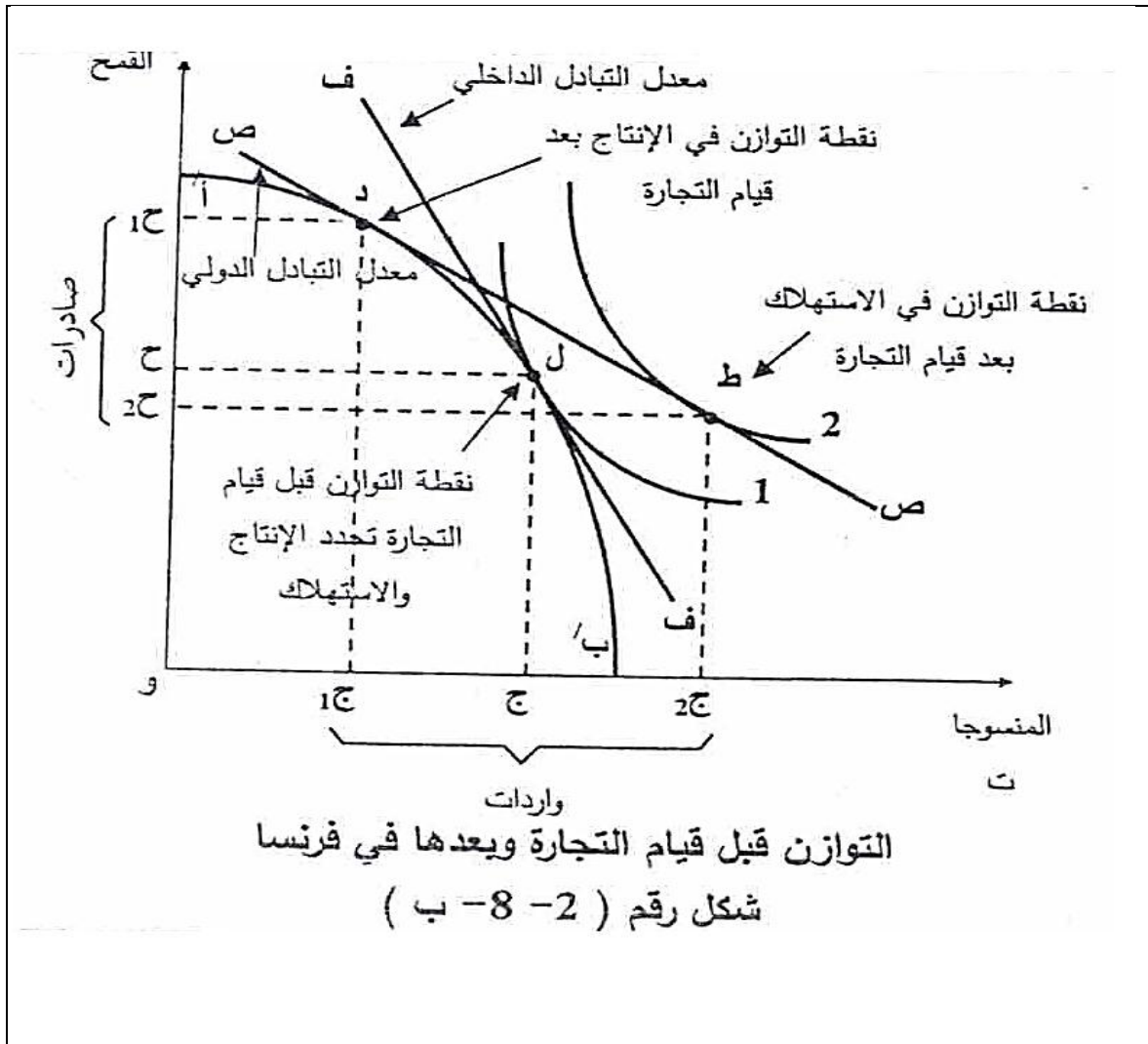
٢- فى فرنسا، سيرتفع سعر القمح بالنسبة للمنسوجات ، ومن ثم ، فإن

نسبة التبادل الداخلى ستتغير وتصبح مساوية لنسبة التبادل الدولى .

ويعبر عن ذلك ميل الخط ( ص ص ) فى الشكل ( 2 . 8 . ب ) . وهو

أكبر من ميل الخط ( ف ف ) . الذى يمس منحنى إمكانيات الإنتاج

عند النقطة ( د ) ويمس منحنى السواء رقم 2 عند النقطة ( ط ) .



3 . سيقوم المنتجون والمستهلكون فى كل من الدولتين بتعديل خطط

إنتاج واستهلاك السلعتين ، بحيث يتحقق من جديد التعادل بين نسبة

التبادل الداخلى . والتي تساوى حالياً نسبة التبادل الدولى . وتكلفة الفرصة البديلة والمعدل الحدى للإحلال بين السلعتين وأيضاً تتحقق العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج .

- بالنسبة لمصر، يعتبر الخط ( س س ) فى ذات الوقت مماساً لمنحنى إمكانيات الإنتاج ( أ ب ) ومنحنى الاستهلاك الجماعى رقم 2 ومن ثم فهو يلبي متطلبات التعادل بين المعدل الحدى للإحلال عند النقطة ( ع ) وتكلفة الفرصة البديلة عند النقطة ( ك ) وعليه ، فإنها ستنتج ( و ت<sub>1</sub> ) من المنسوجات بدلاً من ( و ت ) فى الحالة العزلة ، ( و ق<sub>1</sub> ) من القمح بدلاً من ( و ق ) فى حالة العزلة . وبالمقابل ، فإنها ستستهلك ( و ت<sub>2</sub> ) من المنسوجات بدلاً من ( و ت ) ، ( و ق<sub>2</sub> ) من القمح بدلاً من ( و ق ) . ولذا ، فإنه يتعين عليها أن تصدر ( ت<sub>2</sub> ت<sub>1</sub> ) من المنسوجات وتستورد ( ق<sub>1</sub> ق<sub>2</sub> ) من القمح.

- بالنسبة لفرنسا، فإن الخط ( ص ص ) يعد فى ذات الوقت مماساً لمنحنى إمكانيات الإنتاج ( أ ب ) ومنحنى الاستهلاك الجماعى رقم 2 ومن ثم فهو يلبي متطلبات التعادل بين المعدل الحدى للإحلال عند النقطة ( ط ) وتكلفة الفرصة البديلة عند النقطة ( د ) وعليه ، فإنها ستنتج ( و ج<sub>1</sub> ) من المنسوجات ، ( و ج<sub>1</sub> ) من القمح وتستهلك ( و ج<sub>2</sub>

( من المنسوجات ، ( و ح 2 ) من القمح . ولذا ، فإنه يتعين عليها أن تستورد ( ج 1 ح 2 ) من المنسوجات وتصدر ( ح 1 ح 2 ) من القمح .

4- تستفيد كلا الدولتين من التبادل ، فالنقطة ( ع ) ، التى تمثل استهلاك مصر من كل من المنسوجات والقمح ، تقع على منحنى سواء أكثر ارتفاعاً من ذلك الذى تقع عليه النقطة ( ح ) وهى نقطة التوازن قبل قيام التجارة ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا حيث تقع النقطة ( ط ) ، التى تمثل استهلاكها من السلعتين ، على منحنى سواء أعلى من الذى تقع عليه النقطة ( ل ) أى نقطة التوازن قبل قيام التجارة .

وتتساوى صادرات مصر من المنسوجات مع واردات فرنسا منها ، كما تتساوى صادرات فرنسا من القمح مع واردات مصر منها أى أن : ( ت<sub>1</sub> ت<sub>2</sub> ) = ( ج 1 ج 2 )

$$( ح 1 ح 2 ) = ( ق 1 ق 2 )$$

**والخلاصة مما تقدم أن التجارة الدولية فى ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة :**

1 . تزايد من تخصص كلا الدولتين فى الإنتاج دون أن يكون هذا التخصص كاملاً ، بعكس الحال فى حالة ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، فمصر تزايد إنتاجها من المنسوجات وتنقص إنتاجها من القمح ، كما أن

فرنسا تزيد إنتاجها من القمح وتنقص إنتاجها من المنسوجات ولكن هذه وتلك تنتجان من السلعتين .

2 . توجد بقدر الإمكان أنماط الاستهلاك في الدولتين : فمصر يزيد استهلاكها من القمح ويقل استهلاكها من المنسوجات ، كما أن فرنسا يزيد استهلاكها من المنسوجات ويقل استهلاكها من القمح .

3 . تسمح لكل دولة بزيادة مستوى إشباعاتها ، إذ أنها تنتقل إلى منحني سواء أكثر ارتفاعاً .

#### 4. تعمل على تحقق المتساويات التالية :

• التكلفة الحدية للمنسوجات في مصر = التكلفة الحدية للمنسوجات

في فرنسا

= سعر المنسوجات في مصر

= سعر المنسوجات في فرنسا

= السعر الدولي للمنسوجات

• التكلفة الحدية للقمح في فرنسا = التكلفة الحدية للقمح في مصر

= سعر القمح في فرنسا

= سعر القمح في مصر

= السعر الدولي للقمح

$$\frac{\text{ثمن المنسوجات}}{\text{ثمن القمح}} = \frac{\text{التكلفة الحدية للمنسوجات}}{\text{التكلفة الحدية للقمح}}$$

= المعدل الحدى لإحلال المنسوجات

= تكلفة الفرصة البديلة للمنسوجات

= نسبة التبادل الدولي للمنسوجات

ومهما يكن الأمر ، فإن تحليل هابرلر لم يسلم من النقد فهو لم يجب عن السبب الذى من أجله تختلف التكاليف النسبية بين الدول ، أو . بمعنى آخر . لم يجب عن السبب الذى من أجله يختلف منحى إمكانيات من دولة لأخرى . كما أن هذا التحليل . شأنه شأن تحليل كل من ريكاردو وميل - قد تم على أساس الوحدات الحقيقية . ولذا فإن أهميته قد تكون محدودة نظراً لبعدها عن الواقع ، حيث يتم التبادل الدولي عن طريق النقود ولا يأخذ شكل المقايضة إلا فى حالات نادرة . ولقد كان للاقتصاديين السويديين إيلى هكشر وبرتل أولين الفضل الأول فى تطبيق نظرية الثمن على نظرية التجارة الدولية ،

## الفصل الثالث \*

" النظرية النيوكلاسيكية " (١)

### أولاً :نظرية وفرة عناصر الانتاج

صاغ هيكشر الأسس الأولى لنظرية نسب عناصر الإنتاج سنة ١٩١٩ ، وتم تطويرها فيما بعد على يد أولين سنة ١٩٣٣ ، كما تأثر أولين بأستاذه كاسل (Cassel Gustay) الذي قد نموذجاً اقتصادياً للتوازن في دولة واحدة، وحاول أولين أن يمزج بين نظرية كاسل ونظرية هيكشر في التجارة الدولية، لتوضيح كيفية حدوث التوازن على المستوى الدولي بين دولتين في ضوء أسباب وأنماط التجارة التي أوضحها هيكشر .

---

\* لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية :

- د أيمن عطية ناصف ، د. هشام أحمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .
- د. السيد محمد أحمد السريني ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- د. السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠١١ ،
- د محمود يونس ، د . علي عبد الوهاب نجا ، د. اسامة أحمد الفيل - التجارة الدولية والتكتلات - دار التعليم الجامعي - الاسكندرية - ٢٠١٥ .

(١) يرجع في ذلك إلى :

- Bo Sodersten, International Economics, Macmillan, 1970, ch. 4.

وأيضاً :

-C. Milner and D. Creenaway, An Introduction to International Economics , Longman Croup Linatex, - 1979, pp . 12. 18

وضع العالمان السويديان أيلي هيكشر وبرتل أولين أسس التطورات المعاصرة حول الأسباب التي تحدد اتجاهات وبنية النفقات السلعية الدولية والأفضليات الممكنة في التبادل، وقدم برتل أولين في كتابه "التجارة الاقليمية والدولية" عام ١٩٣٣ ، تفسيراً للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية، وعرفت هذه النظرية منذ ذلك الوقت بنظرية هيكشر - أولين، أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

تعد نظرية هيكشر - أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية ، ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت قيام التجارة الخارجية و أرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر - أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، حيث تعتبر نظرية هيكشر - أولين مكملية لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها، تنقسم نظرية (هيكشر - أولين) إلى نظريتين مترابطتين هما - :

**النظرية الأولى:** المعروفة بنظرية هبات عناصر الإنتاج، وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج

النظرية الثانية: المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج لأولين، وتحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الاسعار النسبية لعناصر الإنتاج.

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج (هكشر- أولين ) هي:

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفا نسبياً بين الدول .
- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل .
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين .
- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال .
- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج .



- الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريف الجمركية.
- ١- **مساهمة هيكشر:** يرجع هيكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة من إلي أخرى إلي العوامل التالية :
- إن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الخارجية.
- إعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة وأخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول، وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين :
- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة لأخرى؛
- اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة، فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.
- عند قيام التجارة فإن صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، وبالتالي فإن السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين دوليتين هو امكانية الحصول

على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا ، بناء على ما

سبق يقرر هيكشر، مايلي

- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل ستتمكن من إنتاج سلع

كثيفة العمل بتكلفة نسبية أقل، مثل سلع الصناعات الخفيفة كالمنسوجات

والأحذية.

- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ستتمكن من

إنتاج سلع كثيفة رأس المال بتكلفة أقل، مثل الصناعات الثقيلة كالسيارات

والآلات .

- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبي في عنصر الأرض ستتمكن من إنتاج

سلع كثيفة الأرض بتكلفة نسبية أقل مثل السلع الزراعية كالقمح والبن.

- عندما تقوم التجارة الخارجية ستتمكن صادرات كل دولة من السلع التي

يحتاج إنتاجها إلى عناصر الإنتاج المتوفرة فيها، حيث تكون أسعار هذه

العناصر منخفضة نسبيا في هذه الدولة، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه

السلعة بتكلفة نسبية أقل.

- ستتمكن واردات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج

ليست متوفرة لديها، أو تعاني من ندرة نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول..

٢- مساهمة أولين: عمل أولين على توضيح أفكار هيكشر، واستطاع بذلك أن يصيغ النظرية في شكلها النهائي، يتفق أولين مع أستاذه في أن سبب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلعة التي تنتجها الدولة، ولكنه أضاف إلى ذلك أن إختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لماذا تقوم التجارة الخارجية، وذلك لأن السبب المباشر في قيام التبادل الدولي هو امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة اقل من تكلفة إنتاجها. وعليه، فلكي تفسر قيام التجارة يجب أن يفسر لماذا يؤدي إختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى إختلاف التكاليف النسبية، وبالتالي أسعار السلعة الواحدة بين الدول المختلفة. افترض أولين منه " تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول المختلفة"، ويقصد أولين بذلك أن إنتاج السلعة (س) في أي دولة يتطلب نسبا معينة من عناصر الإنتاج، وهذه النسبة من غير المنطقي أن تختلف من دولة إلى أخرى للسلعة الواحدة. أما بالنسبة للعوامل التي تؤثر على جانب الطلب على السلع، والتي تحدد مع ظروف العرض للأسعار النسبية للسلع، فهي كما يلي:

■ اذواق المستهلكين: ويقصد بذلك أن الأسعار النسبية للسلع قد تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بالتغيرات في الأذواق من جانب المستهلكين تماماً كما تتأثر بالندرة أو الوفرة في عناصر الإنتاج.

■ الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج: وهذه الظروف تحكم توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين، بما يؤثر على حجم الطلب من السلع . خلاصة هذين الافتراضين هو الدور الذي تلعبه تغيرات الدخل والإذواق على الأسعار من خلال تأثيرها على ظروف الطلب ومن ثم وجوب افتراض تثبيت الإذواق والدخول، وافتراض عدم تغيرها حتى يمكن أن تلغي أثرها على الميزة التنافسية .

أهم ما توصل إليه أولين، نذكر ما يلي - :

■ أن التبادل الدولي حسب أولين، سيكون تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة.

■ تعمل التجارة الخارجية في المدى القصير على توجيه أو دفع سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها نحو التعادل.

■ تؤدي التجارة الخارجية على المدى الطويل إلى زيادة عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة .

حاولت هذه النظرية تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية معتمدة على فكرة التوازن التي تستند إلى جانبي العرض والطلب في تحديد أثمان السلع، نظرية هيكشر وأولين تفسر بنجاح الكثير من مبررات قيام التجارة الخارجية، لكن ما يعاب على هذه النظرية إنها لا تنطبق في الواقع على جميع جوانب التجارة الخارجية

■ الفرق بين نظرية هيكشر- أولين والنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية: تعتبر نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهيكشر- أولين، مكملية للنظرية الكلاسيكية، لأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية. وعليه فإن ما نقول به الأخير من أن التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية يعتبر افتراضاً صحيحاً لنظرية هيكشر-أولين. لكن هناك بعض الاختلافات بين نظرية هيكشر- أولين والنظريات الكلاسيكية، نذكر منها:

■ ترى نظرية هيكشر-أولين أن هناك عوامل أخرى غير العمل لها تأثير في عملية الإنتاج.

■ في عملية التحليل لهيكشر - أولين يفترض ثبات النفقات في الإنتاج كما هو في النظرية الكلاسيكية، ولكن أضاف فكرة تزايد النفقات أو تناقص الغلة.

■ إن التخصص في النظرية الكلاسيكية في النفقات كما هو في النفقات المطلقة عند آدم سميث أو النفقات النسبية لريكاردو يقاس بساعات العمل هو السبب في عملية التبادل بين الدول، في حين يرى هيكشر-أولين أن وفرة عوامل الإنتاج وليس ندرتها هي سبب التبادل التجاري.

■ إن الهدف من النظرية الكلاسيكية وخصوصاً عند ريكاردو هو معرفة العائد المتحقق للدول المختلفة من عملية التخصص، في حين استهدفت نظرية هيكشر-أولين إلى تقديم توضيح منطقي لعملية التجارة الدولية كما هي واقعة

**نقد نظرية هيكشر - أولين** يمكن إجمال أهم الانتقادات التي قدمت لنظرية هيكشر-أولين في عدم واقعية فروضها، وتحديدًا في:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج؛ أي ندرتها أو وفرتها مهمة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر؛

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الخارجية، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج .
- يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية
- تحليلها استاتيكي مقارن، أي إنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع آخر

- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير بخلاف ذلك.
- لا تستطيع أن تقدم تفسيراً لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية .

- تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.

ولذا لم يكن عجباً أن يقدم العديد من الاقتصاديين لمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة النظرية، ولكن لم يقدر لهذه المحاولات أن تكتسب الشهرة لأنه كانت جزئية. ومنذ أن نشر ليوننتيف نتائج التحليل الذي قام به عن هيكل الاقتصاد الأمريكي ثارت الشكوك حول مدى صحة نظرية هيكشر - أولين .

ثانياً: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (هيكشر - أولين-سامولسون ( HOS ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر - أولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج، وقد أشار هيكشر في عام ١٩١٧ إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة الخارجية والتي لا يمكن انكارها. ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في عام ١٩٣٣ على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية بين الدول المشاركة في التجارة، والتي تتماثل فيها تقنيات وفي عام ١٩٤٨، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول سامولسون - P Samuelons والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٦ - نظرية هيكشر - أولين. إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع



أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة إنتاجها .بالاعتماد على الفرضيات الأساسية الواردة في نظرية هيكشر- أولين صاغ سامولسون نموذج تعادل أسعار العناصر الإنتاجية (هيكشر- أولين- سامولسون) كما يلي: تعمل التجارة الخارجية على تساوي العوائد النسبية والمطلقة للعناصر الانتاجية المتجانسة بين الدول ، وعليه فإن التجارة الخارجية تعتبر بديلاً عن انتقال عناصر الإنتاج دولياً وهو ما يعني أن التجارة الخارجية تجعل أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث مستوى التدريب والمهارة و الإنتاجية بين جميع الدول المتاجرة، وبالمثل تجعل عائد رأس المال المتجانس متساوياً بالإنتاجية والمخاطرة بين جميع الدول المتاجرة، أي أن التجارة الخارجية تجعل الأجور الأولى مساوية للأجور في الدول الثانية، وكذلك سعر الفائدة هو نفسه في كلا الدولتين، كما أن الأسعار النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية ستكون متساوية .و إذا افترضنا وجود دولتين ( دولة ١ ،دولة ٢ )وتنتج كل منهما سلعتين (س، ص). تتمتع الدولة الأولى بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل ، وفي ظل العزلة الاقتصادية يكون سعر عنصر العمل (الأجر) أقل نسبياً في الدولة الأولى منها في الدولة الثانية. وكذلك سعر سلعة (س) كثيفة العمل تكون أقل نسبياً في الدولي الأولى منها في الدولة الثانية ، أما الدولة الثانية

فيفرض أنها تتمتع بوجود وفرة نسبية في عنصر رأس المال وفي ظل العزلة الاقتصادية يكون سعر عنصر رأس المال (معدل الفائدة) أقل نسبياً في الدولة الثانية منها في الدولة الأولى ، وكذلك سعر سلعة (ص) الكثيفة برأس المال يكون أقل نسبياً . بعد قيام التجارة الخارجية تتخصص الدولة الأولى في إنتاج سلعة (س) والتي تكون كثيفة العمل، وتقل من إنتاج سلعة (ص) الكثيفة برأس المال، وهذا بدوره يرفع الطلب النسبي على العمل ويسبب ارتفاعاً في معدل الأجر، بينما ينخفض الطلب النسبي على رأس المال مسبباً انخفاضاً في معدل الفائدة. والعكس يحدث في الدولة الثانية التي تتخصص في إنتاج السلعة (ص) كثيفة رأس المال وتقل من إنتاج السلعة (س) حيث ينخفض الطلب على عنصر العمل مسبباً انخفاضاً في معدل الأجر ، بينما يرتفع الطلب على رأس المال مسبباً ارتفاعاً في معدل الفائدة. وهذا ما يثبت على أن التجارة الخارجية تتجه إلى تقليل الاختلاف في معدل الفائدة وأجر العمل السائدين في الدولتين في فترة العزلة الاقتصادية ، ومنه فالتجارة الخارجية هي عامل من عوامل القضاء على اللامساواة بين البلاد المختلفة .

لنظرية تكافؤ سعر عناصر الإنتاج أثر ملحوظ على التعاون الدولي، فالشركات التي تقع في دول حيث العمالة مرتفعة التكاليف نسبياً، يمكن أن تستفيد عن طريق استيراد السلع من شركات تقع في بلدان حيث العمالة منخفضة التكاليف، فقد تفكر الشركات متعددة الجنسيات في بناء مصانع في دولة تتصف بانخفاض الأجور إذا كانت الأرباح المتوقعة أعلى بفعل المنتجات المصنعة هناك. ومع ذلك ، بناء مصنع وشراء معدات في العادة يكون إستثماراً لمدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠ سنة، إذا افترض مدير الشركة متعددة الجنسيات أن الفرق في تكاليف العمالة بين الدول الموجودة الآن ستستمر لعقود، قد يكونون مخطئين جزئياً، في ظل الحد الأدنى للفرق النسبي في تكلفة العمالة سيميل إلى الانخفاض عبر الزمن ويؤثر في على أرباح الاستثمار المتوقعة .

الملاحظ لواقع التطورالاقتصادي العالمي يلاحظ عكس ذلك، إذ يشير إلى وجود فجوة كبيرة في الدخول بين دول العالم المختلفة، و إلى أن هذه الفجوة تزداد مع مرور الوقت. فالعالم المعاصر ينقسم انقساماً واضحاً إلى دول متخلفة (فقيرة) و أخرى متقدمة (غنية) وهذا الانقسام يتفاقم دائماً ، ووفق ما

ذكره "ميردال" ، فإن هذه النظرية في التجارة الخارجية لا تمدنا بنموذج يمكن استخدامه لتفسير ظهور اللامساواة الاقتصادية بين الدول واتجاه هذه اللامساواة إلي التزايد .

### النظرية فى التطبيق " لغز ليونتييف "

ذكر ليونتييف فى مقالة له نشرت عام 1954 ، أن هناك فكرة واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم . ومؤدى هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج السلع التى تتطلب كثافة كبيرة فى رأس المال . وحسب نظرية هيكشر وأولين ، فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل <sup>(١)</sup> ، إلا أن النتيجة التى توصل إليها ليونتييف قد أوضحت أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال ، ولقد سار التحليل على النحو التالى :

#### 1 - تحديد الصادرات والواردات :

---

(١) الواقع أن ليونتييف افترض ثلاثة عوامل للإنتاج هى رأس المال والعمل والموارد الطبيعية . ولكنه أهمل العامل الأخير لعدم وجود بيانات كافية عنه .

يتطلب الاختبار الدقيق لنظرية هيكشر- أولين حساب المدخلات من عوامل الإنتاج فى كل من السلع التى تصدرها وتستوردها الولايات المتحدة . ولما كان من المتعذر الحصول على البيانات الخاصة بالواردات والتى تتعلق بالمدخلات من عوامل الإنتاج فقد تغلب ليوننتيف على ذلك بدراسة عوامل الإنتاج الداخلة فى السلع المنتجة فى الولايات المتحدة والمنافسة لواردها . واستبعد من دراسته الواردات غير المتنافسة ، أى السلع التى لا ينتج مثلها فى الولايات المتحدة مثل البن والمنتجات الاستوائية وبعض المعادن <sup>(١)</sup> .

## 2 - حساب المدخلات من عوامل الإنتاج :

لإيجاد قيمة محتويات الواردات المتنافسة والصادرات من عوامل الإنتاج فقد تساءل ليوننتيف :

— ما هى كميات رأس المال والعمل التى يمكن توفيرها إذا ما خفضت الصادرات بما قيمته مليون دولار ؟

— ما هى كميات رأس المال والعمل التى يمكن توفيرها إذا خفضت الواردات بما قيمته مليون دولار ؟

---

(١) الواقع أن ذلك قد سمح لليوننتيف أن يبرر عملياً أن هذه المنتجات تحتوى على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية التى لم يستطع إدخالها كعامل ثالث من عوامل الإنتاج .

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد استخدم تحليل المدخلات والمخرجات <sup>(١)</sup> )  
( input .output analysis ) محاولاً توزيع المليون دولار على قطاعات محددة  
من القطاعات المستوردة والمصدرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومراعياً  
بطبيعة الحال أن يعكس هذا التوزيع أهمية هذه القطاعات فى مجموع الواردات  
والصادرات الأمريكية . ثم قدر بعد ذلك أحجام الإنتاج اللازم تخفيضها من كل  
قطاع من قطاعات الاقتصاد الأمريكى وبمقارنة هذه الأحجام بمثيلاتها قبل تخفيض  
الصادرات والواردات أمكن الوصول إلى أثر هذا التخفيض على مستويات الإنتاج  
ـ ولقد تم حساب رأس المال والعمالة اللازمة لتحقيق كل مستوى من مستويات  
الإنتاج فى كل قطاع قبل وبعد تخفيض كل من الصادرات والواردات المتنافسة ،  
وجمعت بالنسبة لكل القطاعات وكانت النتيجة كما يلى :

---

(١) يهدف نموذج المدخلات والمخرجات بصفة عامة إلى تحديد أحجام إنتاج القطاعات المنتجة  
بدلالة الطلب النهائى لكل قطاع ـ والذى يفترض أنه معلوم ـ ويقوم على مجموعة من  
الافتراضات هى : التجانس والتناسب والإضافة .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

ـ محمود يونس ـ تحليل المدخلات والمخرجات نظرياً وتطبيقياً - رسالة ماجستير ـ كلية التجارة ـ

جامعة الإسكندرية ـ 1973

| عوامل الإنتاج                                       | الصادرات | الواردات المتنافسة |
|---|----------|--------------------|
| رأس المال<br>(بالدولارات بأسعار 1947 )              | 2.550.78 | 3.091.339          |
| العمل ( بالفرد كل سنة )<br>نسبة رأس المال إلى العمل | 182.213  | 170.004            |
| (لأقرب ألف دولار )                                  | 13.992   | 18.184             |

وتظهر هذه الأرقام أن كثافة رأس المال بالنسبة للعمل في الصادرات هي تقريباً 14 ألف دولار للفرد في السنة ، في حين أنها تبلغ حوالى 18 ألف دولاراً بالنسبة للواردات المتنافسة . ومعنى ذلك أن إنتاج الواردات المتنافسة في الولايات المتحدة يتطلب من رأس المال لكل وحدة من العمل أكثر مما يتطلبه إنتاج السلع المخصصة للصادرات بحوالى 0.30 بمعنى آخر ، فإن ما قيمته مليون دولار ، في المتوسط من الصادرات تحتوى إلى حد كبير على القليل من رأس المال وإلى حد ما على الكثير من العمل ، ومن ثم ، فلن يكون ضرورياً- كما يقول ليوننتيف - إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات المتنافسة في الولايات المتحدة ، حيث أن مساهمة أمريكا في التقسيم الدولى للعمل إنما تقوم على أساس التخصيص فى إنتاج

السلع كثيفة العمل وليست كثيفة رأس المال ، ولذا ، فهي تقوم بالتجارة الدولية لكي توفر رأس مالها وتتصرف في فائض العمل لديها <sup>(١)</sup>

ولقد قام ليونتيف بعمل حسابات أخرى خاصة بعام 1951 ، إلا أنها انتهت إلى ذات النتيجة . وقد عرف هذا التناقض بين النظرية والبحث الاستقرائي باسم " لغز ليونتيف paradox Leontef " ولقد حاول ليونتيف أن يفسر هذا اللغز ، بقوله أنه يجب أخذ متوسط إنتاجية العامل الأمريكي في الحسبان . فبمقارنة الكميات النسبية لرأس المال والعمل في الولايات المتحدة ببقية دول العالم ، فيمكن القول أن عمل سنة للعمال الأمريكيين يعادله عمل 3 سنوات للعمال الأجانب . وذلك بفرض توافر حجم رأس المال للفرد الواحد ، ومن ثم ، فإن ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي تخفض رأس المال المتاح لهذا العامل إلى  $\frac{1}{3}$  قيمته وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة . في نظره . تعد من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال .

---

(١) يرجع في ذلك إلى :

S, Proutcau, Recherches Sur La Loi des Proportions de Facteurs de Commerce Internationale, 2 vol. Roneot, these, poitiers, 1967, p. 105



وفى رأى هابرلر Haberler<sup>(١)</sup>، أن ليوننتيف قد أكد على عامل آخر عند تفسيره لهذا اللغز وهو أن ارتفاع كفاءة العامل الأمريكى ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال ، مثل التنظيم وإدارة المؤسسات ، وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين ، والموارد الطبيعية .

والواقع من الأمر ، أن هذا التفسير يثير العديد من الملاحظات التى من أهمها :

- لا يمكن الاعتماد عليه فى تبرير النتيجة التى توصل إليها ليوننتيف فهو من ناحية ، لم يستند إلى أية دراسة تطبيقية <sup>(٢)</sup> . ومن ناحية أخرى ، إذا كانت الكفاءة التنظيمية للصناعة الأمريكية قد أدت إلى ارتفاع كفاءة تشغيل عنصر العمل ، فلماذا لم تؤد نفس الدور بالنسبة لعنصر رأس المال ؟ فالمفروض أن تؤدى الكفاءة التنظيمية إلى ارتفاع كفاءة تشغيل جميع عوامل الإنتاج . يضاف إلى ذلك ، أن بعض الدراسات التى قام

---

(١) يرجع إلى : - G. Matcy, Economie Internationale op. cit., p. 138

(٢) يرجع فى ذلك إلى :

-R. Findlvay, Trade and Specialisation, penguin Books Lt. uk., 1970.pp.94. 106.

بها فريق من الاقتصاديين قد أوضح أن مستوى كفاءة تشغيل العمالة ورأس المال بين الدول المختلفة يميل إلى أن يكون واحداً <sup>(١)</sup> .

- التفسير الذى قدمه بخصوص تفوق العامل الأمريكى غير مقنع <sup>(٢)</sup> . إذا أن حصول العامل الأمريكى على أجور أعلى بكثير من نظيره فى الخارج ، قد يكون راجعاً إلى ندرة العمل الأمريكى . كما تقضى نظرية أولين . وليس نتيجة لارتفاع كفاءته ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن جزءاً من رأس المال الأمريكى يمكن أن يكون أقل إنتاجية من رأس المال الأجنبى ، فمثلاً رأس المال والعمل هما أكثر إنتاجية فى حقول البترول فى السعودية أو الكويت أو فنزويلا عنه فى الولايات المتحدة . وسبب ذلك هو فقر حقول البترول فى أمريكا عنها فى هذه الدول . وعلى ذلك ، فإن معامل رأس المال بالنسبة لحجم الإنتاج - على الأقل فى صناعات معينة يمكن أن يكون كبيراً فى أمريكا عنه فى دول أخرى . ولا يكون ذلك راجعاً إلى ضعف إنتاجية رأس المال . وما قيل عن البترول يصدق على كثير من الصناعات التى تسهم فيها الطبيعة بالنصيب الأوفر فى عملية الإنتاج .

---

(١) يرجع فى ذلك إلى :

- Solow and Others, Capital. Labour Substitution and Economic Efficiency, Review of economics and statistics, Vol. 43, 1961

(٢) د. فؤاد هاشم . التجارة والدخل القومى . مرجع سابق . ص ص 72 . 73 .

• لم يتم ليوننتيف بحساب كثافة رأس المال في الواردات على أساس الواردات الفعلية المستوردة من الخارج، ولكن على أساس السلع الوطنية المنتجة داخل الولايات المتحدة والمنافسة للواردات الأجنبية<sup>(١)</sup>، حيث تستخدم الولايات المتحدة رأس المال بكثرة في نواحي نشاطها الاقتصادي في حين تستخدمه الدول الأخرى بصورة أقل ، فمن المتوقع أن تكون كثافة رأس المال في واردات الولايات المتحدة من سلعة معينة أقل من كثافة رأس المال في نفس السلعة عندما تنتجها الولايات المتحدة داخلياً.

• اعتبر ليوننتيف أن عوامل الإنتاج تتركز في العمل ورأس المال فقط وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لبعض السلع، إلا أن السلع الداخلة في نطاق الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية تعتمد في إنتاجها على الطبيعة - التربة، ظروف الجو ... الخ . أكثر من اعتمادها على العمل ورأس المال . وقد أثبتت الدراسات<sup>(٢)</sup> . أن معظم واردات

---

(١) يرجع في ذلك إلى :

- Ellsworth. r. r., The structure of American foreign Trade; ANW View Examined, Review of Economic and statistic, V . No. 3, 1954, pp. 279. 285.

(٢) يمكن الرجوع إلى :

- Diab M. A., The United states Capital position and the structure of foreign Trade, pp. 45-49 .

الولايات المتحدة تتركز فى السلع التى تساهم فيها الطبيعة بدور كبير ، مثل الزراعة وصناعة الأسماك والمطاط والبتروك ، وما إلى غير ذلك . كما أثبتت هذه الدراسات أيضاً أن هذه الصناعات تستخدم رأس المال لكل وحدة منتجة بنسبة أكبر من استخدام الصناعات التى لا تسهم فيها الطبيعة بدور كبير .

- لم يأخذ ليونتييف فى اعتباره رأس المال البشرى ( HumanCapital). والمقصود به كل ما ينفق من أموال داخل الدولة على التعليم والتدريب لإعداد العمالة للقيام بوظائفها المنتجة ولقد انتقد بيتر كين (peter kenen)<sup>(١)</sup> طريقة ليونتييف طريقة ليونتييف فى حساب رأس المال لأنه أخذ فى اعتباره فقط رأس المال المادى ، دون النظر إلى رأس المال البشرى وفى رأيه أن رأس المال البشرى لا يمكن تجاهله عند حساب مجموع رأس المال ، وعندما حسب كين رأس المال بمفهومه الجديد اتضح له أالصادرات الأمريكية يمكن أن تكون كثيفة رأس المال والواردات يمكن أن تكون كثيفة العمل .

---

(١) أنظر فى ذلك إلى :

- Peter kenen. Nature. Capital and Trade, The Journal Economy ,Octobre 1966. No. 5 .pp. 437. 458.

خلاصة ما تقدم، أن الولايات المتحدة تستورد سلعاً يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال، بالرغم من أنها غنية في هذا العنصر لأسباب قد لا يكون لها علاقة بنسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها ومن هذه الأسباب :

- افتقار بعض مواردها الطبيعية إلى صفات مما يضطرها إلى استيراد السلع التي لا توفرها لها الطبيعة ، مثل المطاط .
- عدم كفاية المعروض المحلي من بعض السلع التي تعتمد في إنتاجها على الطبيعة ، وبالتالي ، فليس في الإمكان زيادة المنتج منها .
- اتساع رقعتها بدرجة كبيرة تجعل من الأرخص للمنتجين أن يستوردوا حاجياتهم من الدول المتاخمة لحدودهم .

وأياً ما كان الأمر ، فإن محاولة ليونتييف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات <sup>(١)</sup> ، التي أسفر معظمها عن عدم تأييده لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج ليس من ناحية صحتها المنطقية ، ولكن من حيث انطباقها عملياً وممكن الاعتراضات هو الافتراضات التي تقوم عليها إذا أنها تبتعد عن واقع الحياة الاقتصادية مثل افتراض تماثل أول الإنتاج للسلعة الوحدة في مختلف الدول فضلاً عن ان التجارة الدولية بعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة ويسودها دائماً شكل أو

---

(١) مثل دراسة ناتيموتو وإيشيمور عن التجارة الخارجية لليابان ودراسة واهل عن تجارة كندا الخارجية ودراسة ستولبر وروز كامب عن تجارة ألمانيا الشرقية مع بقية دول شرق أوروبا .

آخر من اشكال الاحتكار مما لا يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفة او الندرة النسبية لعوامل الانتاج وتحاول التحليلات الديناميكية في التجارة الدولية مثل تحليل ليندر وتحليل فرنون وغيرهما الاقتراب بالنظرية نحو الواقع .

### ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الدولية :<sup>١</sup>

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسيراً أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية. فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأعطى تفسيراً حديثاً للتجارة الدولية مركزاً على درجة تأهيل اليد العاملة. وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

#### ١- ليندر - دور الطلب:

قام ليندر بدراسته سنة ١٩٦١ وانطلق من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر- أولين- سامويلسون، فإن الطلب هو الذي يفس مبادلات المنتجات المصنعة، محاولاً تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية. إن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل

---

<sup>١</sup> تم الاعتماد في هذا الجزء على خويوة عمارة ، اقتصاد الدولي ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر

هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجماً. وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، يصبح الطلب الداخلي، شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لكي يصدر أي منتج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها. أما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فإن صادرات البعض هي واردات البعض الآخر، ويصبح حجم المبادلات أكثر أهمية، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر. ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها، تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدتها أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل:

-الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية.

-التنافس بين المتعاملين.

-اقتصاديات الحجم(وفورات الحجم).

-التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.

-التنافس الاحتكاري.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل.

ما يلاحظ على مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، حيث لم يعطى أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمداً على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتج. واعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتجات، والمنتج هو العنصر الأساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتج في التجارة الخارجية

## ٢- نظرية دورة حياة المنتج والتجارة الدولية (ر. فرنون): -

قدم فرنون بنظرية دورة حياة المنتج سنة ١٩٦٦ في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكله المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتج. تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانياً ولا فورياً، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة، وإلى نشر هذه الاختراعات تدريجياً من خلال التجارة الخارجية. عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية



متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة وأسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة.

ولقد اعتمد فرنون على عاملين أساسيين في نظريته هما:

أولاً: أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير

متساوية بين الصناعات، وبين الأمم.

ثانياً: إن المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة

يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتج.

إن العامل الجديد الذي أدخله فرنون هو عامل الاختراع عكس الكلاسيك الذين اعتمدوا على فرضية المعرفة التامة بعمليات الإنتاج على المستوى الدولي وعدم وجود أسرار خاصة بطرق الإنتاج والتي تعتبر فرضية غير واقعية، أما فرنون فلقد أعطى أهمية بالغة لعامل الاختراع، فالبلدان التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي تخرع سلعاً ومنتجات جديدة تضمن لها الاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير هذه المنتجات. ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموماً كما يلي :

#### ١- في المرحلة الأولى: الظهور:

نظراً المستوى العالي للمداخيل والتكلفة المرتفعة لعامل العمل تحت على كل اختراع يهدف إلى إشباع طلبات المستهلكين من جهة وإحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى. بعدما يتم اختراع يظهر المنتج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاختراع حسب فرنون. يكون الطلب على هذا

المنتج محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار في بداية عرض المنتج الجديد وهذا نظرا لعدم معرفة المنتج الجديد، ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتج واختباره داخل الدولة المخترعة.

## ٢- مرحلة التطور والنمو:

يتم تصدير المنتج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج والتصدير للخارج في هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار. تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار هذه، وهذا ما يتم في المرحلة القادمة .

## ٣- مرحلة النضج:

تنتشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن نتاج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناج عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة.

## ٤- مرحلة التراجع:

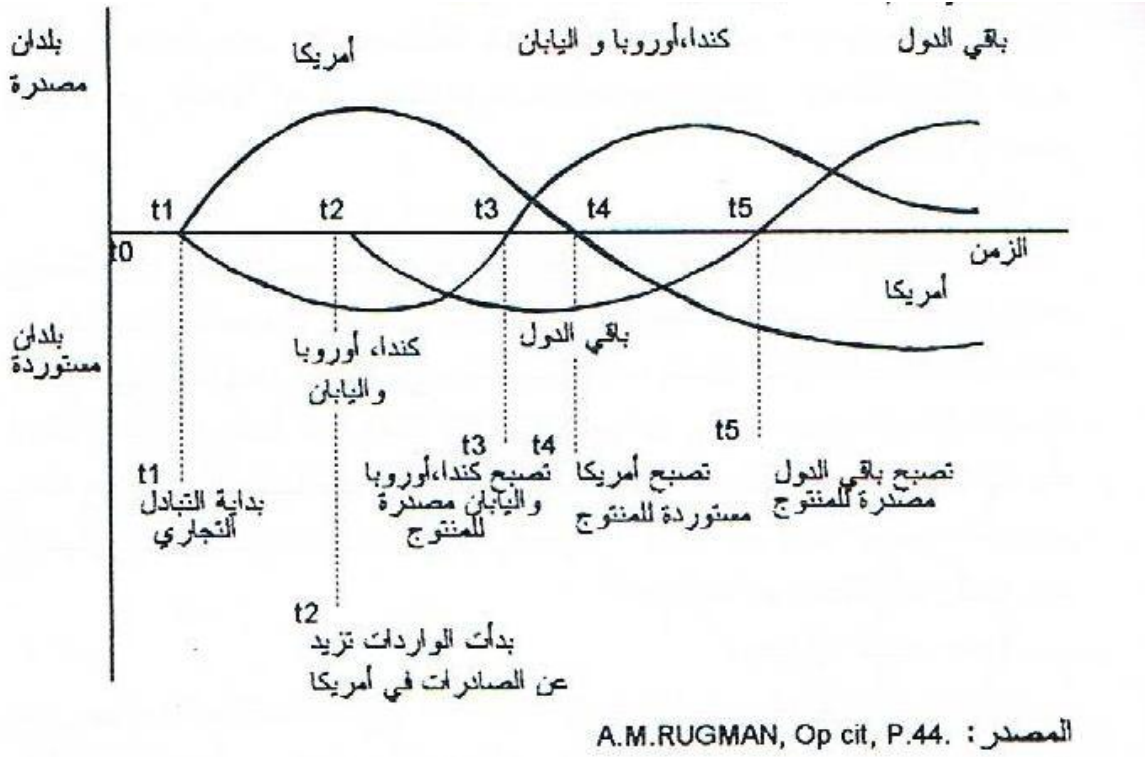
هي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلك لتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك

تبدأ عملية إستيراد الدولة المخترعة للمنتج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه.

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.

ما يلاحظ على نظرية فرنون هو ابتعادها عن نتائج هكشر-أولين-سامويلسون، فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا للاستثمار الأجنبي، بما أن المؤسسة الأجنبية تستطيع دوما إيجاد رأس المال الذي تحتاجه سواء من خلال مواردها الخاصة، أو في السوق الدولية لرؤوس الأموال، أي أن فرنون لا يعارض مثل هكشر - أولين-سامويلسون فرضية الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج بل يعتمد عليها في نمودجه.

**الشكل التالي يظهر دورة حياة المبادلات التجارية في :**



هذا الشكل يبين دورة حياة الصادرات والواردات حسب المناطق:

-تصدر أمريكا-مركز الاختراع- المنتج الجديد لوحدها في المرحلة T1 وتستوردة للبلدان الصناعية الأخرى، نظرا لمرونة طلبها، ولتقارب مستوى الاستهلاك بينها وبين أمريكا، ثم يبدأ باقي العالم بعد المرحلة T2 في اكتشاف واستيراد المنتج وفي المرحلة T3 تبدأ البلدان الصناعية والمتمثلة في كندا، اليابان وأوروبا في إنتاج المنتج الجديد. وفي الرحلة T4 تنتقل أمريكا من مصدر للمنتج إلى مستورد له مع بلدان باقي العالم، فتتخلى عن إنتاج هذا المنتج وتتحول إلى إنتاج سلع أخرى.. تصدر بلدان باقي العالم المنتج الجديد في المرحلة T5 ( أي مرحلة التراجع )

إذن فالتطور التكنولوجي يتحول تدريجيا من أمريكا إلى البلدان الصناعية الأخرى، ثم إلى البلدان الأقل تطورا. وعمليات الاستيراد والتصدير تتم بالتناوب بين البلدان حسب درجة التطور.

### أساليب قياس معدل التبادل الدولى

تناولنا فى الأجزاء السابقة معدل التبادل الدولى باعتباره ثمن إحدى السلعتين مقوماً بوحدات من السلعة الأخرى ، أو بمعنى آخر عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج .

ومن الناحية العملية ، فإن ثمن كل سلعة يعبر بمبلغ معين من النقود ولا يعبر عنه بوحدات من سلعة أخرى . فإذا كانت مصر تصدر إلى الخارج 100 وحدة من القطن وكان ثمن الوحدة هو 200 جنيه مصرى ، فيمكنها أن تستخدم حصيلة صادراتها من القطن . وقدرها  $100 \times 200 = 20000$  جنيه مصرى . فى شراء القمح ، فإذا كان ثمن الوحدة من القمح 100 ج .م. فيمكنها أن تستورد 200 وحدة . ويتعين معدل التبادل ، فى إطار نقدي ، بالمقارنة بين ثمن وحدة من صادرات الدولة و ثمن وحدة من وارداتها ومعنى ذلك أننا نستطيع معرفة معدل التبادل الدولى لمصر بمقارنة ثمن وحدة من القطن الذى يمثل صادراتها و ثمن وحدة من القمح الذى يمثل وارداتها ، فإذا كان ثمن الوحدة من القطن 200 جنيه مصرى ، و ثمن الوحدة من القمح هو

100 ج. م. ، فإن معدل التبادل الدولي لمصر يكون  $\frac{200}{100} = 2$  . وناتج القسمة

يمثل عدد الوحدات المستوردة من القمح التي تستطيع مصر الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدرها إلى الخارج من القطن .

وبالطبع ، فإن هذه النسبة قد تتجه في صالح مصر إذا زادت الكمية التي تستوردها مقابل نفس الكمية التي تصدرها ، وقد تتجه في غير صالحها إذا تحقق العكس .

ونظراً لتعدد السلع المصدرة والمستوردة وتشعب أسعارها وكماتها ، فمن الصعب الالتزام عملياً بحدود المثال المذكور سلفاً ، ولذا ، يستخدم الفكر الاقتصادي عدداً من الأساليب الإحصائية التي يمكن عن طريقها قياس معدل التبادل نشير إلى أهمها فيما يلي :

### 1 - معدل التبادل الصافي :

وهو أبسط المعدلات وأكثرها انتشاراً ، ويتخلص في المقارنة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات ، وفي شكل نسبة مئوية يكون :

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات من السلع}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات من السلع}} \times 100$$

فإذا ارتفع الرقم القياسى لأسعار الصادرات على سبيل المثال من 100 فى سنة الأساس إلى 160 فى سنة تالية ، فى حين ارتفع الرقم القياسى لأسعار الواردات من 100 إلى 200 خلال ذات الفترة فإن معدل التبادل فى هذه السنة التالية يكون مساوياً  $100 \times \frac{160}{200} = 80\%$  . وذلك معناه أن الدولة المعنية تحصل من صادراتها على حجم من الواردات أقل بمقدار 20 % ، عما كانت تحصل عليه ، نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع أسعار الصادرات .

وواضح من المثال السابق ، أن انخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه فى غير صالح الدولة ، فى حين أن زيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه فى صالحها . وهذا المعدل يمكن استخدامه غالباً لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض فى حجم السلع التى يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة . وهو معدل " صافى " لأنه يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتهما متساوية .

فإذا افترضنا أن :

ك و ع و = ك ص ع ص حيث ك و ع و = قيمة الواردات ( كمية الواردات ×  
 سعر الوحدة ) ، ك ص ع ص = قيمة الصادرات ( كمية الصادرات × سعر  
 الوحدة ) عندئذ يكون :

$$ك و / ك ص = ع و / ع ص$$

وفى الواقع ، فإن الأرقام القياسية تحسب بالنسبة لصادرات أو واردات غير  
 متجانسة ، ولذا ، يجب ترجيحها . بمعنى أنه يكون من الملائم عند حساب  
 الرقم القياسى للأسعار ، سواء للصادرات أو للواردات ، إعطاء كل سلعة  
 وزناً يتناسب مع أهميتها . ويمكن قياس أهمية كل سلعة بكميتها وهذه  
 الكميات قد تكون كميات سنة الأساس وقد تكون كميات سنة المقارنة وذلك  
 يعنى أن هناك طريقتين للترجيح :

. الترجيح باستخدام كميات سنة الأساس ( ك<sub>0</sub> ) ، وفى هذه الحالة فإن :

$$\text{الرقم القياسى} = \frac{\text{مدك}_{0ع1}}{\text{مدك}_{0ع0}} \times 100 \text{ ويسمى رقم لاسبير Laspeyres}$$

. الترجيح باستخدام كميات سنة المقارنة ( ك<sub>1</sub> ) ، وفى هذه الحالة فإن :

$$\text{الرقم القياسى} = \frac{\text{مدك}_{1ع1}}{\text{مدك}_{1ع0}} \times 100 \text{ ويسمى رقم باش .piasche}$$



وهنا قد نتساءل ... هل من المفضل الترجيح باستخدام رقم لاسبير أم باستخدام رقم باش ؟ بالنسبة للطريقة الأولى ، تتميز بأنها تعزل أثر تغير الأسعار ، أما الثانية ، فتعطي نتيجة قد تكون أكثر قرباً من الحقيقة ، إلا أنها لها عيوبها أيضاً ، وليس هذا مجال بحث مزايا وعيوب كل طريقة . ومع ذلك فقد جمع أرفنج فيشير Fisher مزايا الرقمين السابقين فى رقم قياسى واحد سمي بالرقم القياسى الأمثل ، وهو عبارة عن الوسط الهندسى للرقمين السابقين ، أى أن :

$$\text{الرقم القياسى الأمثل} = \sqrt{100 \times \frac{\text{مدك 1ع1}}{\text{مدك 0ع1}} \times \frac{\text{مدك 1ع0}}{\text{مدك 0ع0}}}$$

ومهما يكن هنالك من أمر ، فإذا كانت النسبة بين الرقم القياسى لأسعار الصادرات والرقم القياسى لأسعار الواردات أكبر من 100 فيقال أن معدل التبادل الدولى الصافى موافق ، أى أن هناك تحسناً فى شروط التجارة بالنسبة للدولة <sup>(١)</sup> . بمعنى أنها تبيع للخارج بثمن أكبر من الذى تشتري به أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 100 ، فذلك يعنى تدهوراً فى معدلات التبادل بمعنى أن الدولة تشتري من الخارج بثمن أكثر من الذى تبيع به إلى

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة تحسب معدلات التبادل الصافية بوضع الرقم القياسى لأسعار الواردات فى البسط . وفى هذه الحالة إذا كانت النسبة أكبر من 100 فذلك يعنى تدهور معدلات التبادل ، والعكس صحيح إذا كانت النسبة أقل من 100.

الخارج . وبطبيعة الحال ، إذا كانت هذه النسبة = 100 فمعنى ذلك عدم حدوث أى تحسن أو تدهور فى الموقف الاقتصادى الخارجى للدولة إذ أنها تشتري . فى هذه الحالة . كمية معينة من الواردات بنفس كمية الصادرات التى تصدرها ، ولذا ، يظل دخلها القومى الحقيقى دون تغير .

## 2 - معدل التبادل الإجمالى :

ويقصد به النسبة بين الرقم القياسى لحجم الصادرات والرقم القياسى لحجم الواردات \_ مضروبة فى 100 للحصول على نسبة مئوية - أى أن :

$$\text{معدل التبادل الإجمالى} = \frac{\text{الرقم القياسى لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لحجم الواردات}} \times 100$$

وإذا كان هذا المعدل أكبر من 100 نقول أن هناك تدهوراً فى شروط التجارة ، لأن ذلك معناه أن الدولة تعطى للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية من الواردات ، ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من 100 .

ومن الجدير بالذكر ، أنه لا يختلف معدل التبادل الصافى عن معدل التبادل الإجمالى إذا كانت قيمة الصادرات ( ك ص × ع ص ) مساوية لقيمة الواردات ( ك و × ع و ) حيث فى هذه الحالة يكون :

$$\frac{\text{ك و}}{\text{ع و}} = \frac{\text{ك ص}}{\text{ع ص}}$$

والطرف الأول من هذه المعادلة هو معدل التبادل الإجمالي والطرف الأيسر هو معدل التبادل الصافي .

أما إذا اختلفت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، فسيختلف معدل التبادل الصافي عن معدل التبادل الإجمالي .

فإذا كانت  $ك ص \times ع < و \times ع$  و

$$\text{فمعنى ذلك أن : } \frac{ك ص}{و} < \frac{ع و}{ع ص}$$

أما إذا كانت  $ك ص \times ع > و \times ع$  و

$$\text{فذلك يعنى أن : } \frac{ك ص}{و} > \frac{ع و}{ع ص}$$

ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام معدل التبادل الإجمالي ، إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء تم تمويلها عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى . أما إذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التى يتم تمويلها عن طريق الصادرات فيستخدم معدل التبادل الصافي .

وتجدر الإشارة إلى أن التغير في أسعار الصادرات أو الواردات لا يكفي وحده ،  
للحكم على مدى النفع الذي يعود على الدولة من تجارتها الخارجية . إذ قد يؤدي قيلم  
التبادل الدولي إلى زيادة الطلب على سلع التصدير ، مما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية  
عوامل الإنتاج المستخدمة في الصناعات التي تنتج هذه السلع ورفع كفاءة التشغيل  
فيها ، ومن ثم ، تكون المحصلة النهائية ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لصناعات التصدير  
بدرجة أكبر من انخفاض أسعار الصادرات مثلاً ، مما يعوض المنتجين وقد يغريهم  
على خفض أسعار منتجاتهم إذا كان الطلب عليها مرناً بدرجة مناسبة وعلى ذلك ،  
فعند حساب التغير في أسعار الصادرات والواردات لا يجب إغفال أثر قيام التجارة  
على إنتاجية صناعات التصدير والاستيراد ، إذا ما أردنا قياس أثر التجارة الدولية  
على الدخل القومي الحقيقي والرفاهية الاقتصادية .

### 3 - معدل تبادل الدخل :

نظراً للصعوبات التي تكتنف قياس التغير في إنتاجية صناعات التصدير في  
أى دولة ، فقد اقترح بعض الكتاب الأخذ بمقياس لمعدل التبادل هو ما أطلق  
عليه معدل تبادل الدخل . وهو يعبر عن النسبة بين الرقم القياسى لأسعار  
الصادرات والرقم القياسى لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسى لحجم

الصادرات ، وبمعنى آخر هو عبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات ، أى أن :

### معدل تبادل الدخل

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسى لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times 100$$

$$= \frac{\text{ع ك} \times \text{ع ص}}{\text{ع و}} \times 100$$

وزيادة هذه النسبة عن 100 يعنى أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها فى هذه السنة ، والعكس صحيح تماماً إذا قلت هذه النسبة عن 100 . وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد ، ولذا ، فإنه يسمى أحياناً الطاقة الاستيرادية <sup>(١)</sup>

وواقع الأمر أن الاهتمام بكمية الصادرات فى حساب أى معدل للتبادل يعد ضرورياً إذا كان الغرض هو دراسة أثر التجارة الخارجية على الرفاهية الاقتصادية . فإذا افترضنا ، على سبيل المثال أن أسعار الصادرات فى دولة ما قد زادت بمقدار 10% بالنسبة لأسعار الواردات وفى نفس الوقت انخفض حجم الصادرات بمقدار 10% ، فى هذه الحالة لن يتغير معدل التبادل ، ومعنى ذلك أن موقف هذه الدولة

---

(١) يجب التمييز هنا بين الطاقة الاستيرادية المبنية على الصادرات السلعية فقط . وتلك التى لا تعتمد فقط على الصادرات السلعية وإنما تعتمد أيضاً على المتحصلات غير المنظورة وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل .

بالنسبة لتجارتها الخارجية لم يتغير . إلا أن الواقع غير ذلك حيث أن الوضع الجديد يعنى أنها تصدر كمية من السلع أقل بمقدار 10 % فى الوقت الذى تحصل فيه على نفس القدر من الواردات ، وهذا يعنى أن حجم السلع والخدمات المتاح لها داخلياً أكبر مما كان عليه . وبمعنى آخر ، فإن الدخل القومى الحقيقى ، وبالتالي ، الرفاهية الاقتصادية تكون أعلى من ذى قبل .

وبالمثل، إذا انخفضت أسعار الصادرات بمقدار 10 % بالنسبة لأسعار الواردات وفى نفس الوقت زادت كمية الصادرات بنفس النسبة. فى هذه الحالة لن يتغير معدل تبادل الدخل أيضاً (  $0.99 = 100 \times \frac{110 \times 90}{100}$  ) مما قد يعنى أن موقف الدولة بالنسبة لتجارتها الخارجية لم يتغير . ولكن الواقع على خلاف ذلك حيث أن هذا الموقف قد ساء عن ذى قبل لأن هذه الدولة تضطر الآن نتيجة انخفاض الأسعار إلى تصدير كمية أكبر مقابل الحصول على نفس القدر من الواردات ، وهذا يعنى انخفاض حجم السلع والخدمات المتاح داخلياً أى انخفاض الدخل القومى الحقيقى ، وبالتالي انخفاض الرفاهية الاقتصادية .

ورغم ما قد يبدو من سهولة فى حساب هذا المعدل إلا أنه كثيراً ما يكون مضللاً ، فلقد رأينا أنه حينما ارتفعت أسعار الصادرات بالنسبة للواردات بمقدار 10% وانخفضت كمية الصادرات بنفس النسبة لم يتغير

المعدل وكذلك حينما انخفضت كمية الصادرات بالنسبة للواردات بمقدار 10 % وزادت كمية الصادرات بنفس النسبة لم يتغير المعدل أيضاً . هذا بالإضافة إلى أن معدل التبادل الصافي الذى يدخل فى حساب كل معدلات التبادل يؤخذ عليه إهماله للتغيرات التى يمكن أن تحدث فى نوع السلع . ومن المعلوم أنه مع تقدم العلم وتطور أساليب الإنتاج يتحسن نوع السلع باستمرار بل ويدخل فى التداول سلعاً جديدة . ناهيك عن أن هذا المعدل الصافي لا يأخذ فى حسابه الخدمات ويقتصر على حساب التغير فى أسعار السلع فقط